مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

شبابنا يدعم قرارنا

تعزيز تحويلات العاملين بالخارج:
بين الفرص والتحديات

بنفكر لبلدنا

منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum

العدد ١١ – فبراير ٢٠٢٤

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

عن المركـز

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري - منذ نشأته عام ١٩٨٥- عدة تحوُلات؛ ليُواكب التغيرات التي مرّ بها المجتمع المصري. فقد اختص في مرحلته الأولى (١٩٨٥ - ١٩٩٩) بتطوير البنية المعلوماتية في مصر، ثم كان إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام (١٩٩٩) نقطة تحوُل رئيسة في مسيرته؛ ليُؤدي دوره كمُؤسسة فكر (THINK TANK) تدعم جهود مُتخذ القرار في شتى مجالات التنمية، ثم جاء قرار رئيس مجلس الوزراء، رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بإعادة تنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار كهيئة عامة خدمية، تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتبع رئيس مجلس الوزراء؛ تتويجًا لجهوده كمركز فكر حكومي متميز يدعم متخذ القرار على المستوى القومي.

هذا، ويتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون المركز الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفعَّاليتها، وترسيخ مجتمع المعرفة.

وفي سبيل تحقيق ذلك؛ يحمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عاتقه مهمة أن يكون داعمًا لكل متخذي القرار. وحتى يتسنى له ذلك، فإنه يسعى باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (THINK TANK) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميٌّ ودوليٌّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًا في نتائج برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (THINK TANKS AND CIVIL SOCIETIES PROGRAM, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا الأمريكية" التي تم الإعلان عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث تم اختيار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-١٩" لعام ٢٠٢٠.

- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام ٢٠٢٠، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.
- في المرتبة ١٤ من إجمالي ١٠١ مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

كما فاز المركز بعدة جوائز ضمن مسابقة مؤسسة "ستيفي أووردز" (STEVIE AWARDS) العالمية المُعلن عنها في أبريل٢٠٢٢، ومن بين تلك الجوائز: جائزة ذهبية، وأربع جوائز برونزية، بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد فاز المركز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG AWARD) الأمريكية الممنوحة لإصدارة المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

بالإضافة إلى حصول المركز على ثلاث جوائز من مؤسسة جلوبي للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديرًا لإنجازاتها في مختلف الأعمال والتكنولوجيا؛ حيث حصلت إصدارات المركز على الجائزة الذهبية، وأبرزها: سلسلة إصدارات "آفاق المناخ" و"آفاق صناعية" و"آفاق الطاقة" و"آفاق اقتصادية معاصرة" و"تقارير معلوماتية" و"فكرة في ورقة"، كما حصدت منصة "حوار" الجائزة الذهبية بعد تدشينها كأكبر قناة اتصال بين الحكومة والمواطنين، وتحقيقها مليونيَ مشاهدة لموادها المنشورة لاستطلاع الرأي العام في القضايا المختلفة، كما فاز الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات بالجائزة البرونزية بعد إطلاق نسخته الجديدة بخيارات مبتكرة تتفاعل مع خيارات المستخدمين.

يونيسف

تم إعداد هذه الورقة من قبل مجموعة من شباب المتدربين في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ضمن مبادرة لتمكين الشباب حديثي التخرج وتدريبهم على مهارات مجال السياسات العامة، مثل: "البحث، وإعداد أوراق السياسات والدراسات المستقبلية، والمناظرات، وغيرها من المهارات".

تساهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في دعم هذه المبادرة؛ إيمانًا منها بأهمية تعزيز مشاركة الشباب في إنتاج ونشر المعرفة وصناعة السياسات الاجتماعية.

هذا المحتوى يعبر عن مؤلفي الورقة ولا يمثل بالضرورة موقف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف).

أعضاء تحكيم أوراق مبادرة بنفكر لبلدنا

أ. د. علا الخواجة
مدير مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي (MESR) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

أ. د. عادلة رجب
أستاذ الاقتصاد ومدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

أ. د. سوزانا المساح
أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وجامعة زايد

أ. د. منى الجرف
أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
والرئيس السابق لجهاز حماية المستهلك

أ. د. أمنية حلمي
وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشؤون الدراسات العليا
والبحوث بجامعة القاهرة

أ. د. هالة صقر
عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة نيو جيزة

أ. د. سارة الجزار
عميد كلية النقل الدولي واللوجستيات بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
والنقل البحري

أ. د. خالد بركات
أستاذ الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
ومدير مركز خدمة المجتمع جامعة القاهرة

د. هشام شفيق
محاضر في الاقتصاد السياسي بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
ومستشار السياسات بالوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)

د. هايدي علي
مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

مقدمة سلسلة شبابنا يدعم قرارنا

شبابنا يدعم قرارنا

سلسلة شبابنا يدعم قرارنا سلسلة بحثية غير دورية تتسم بالطابع التطبيقي، وتأتي انطلاقًا من إيمان المركز بالدور الحيوي الذي يلعبه شباب الباحثين في الجامعات والمؤسسات البحثية جميعها في تقديم رؤى وأفكار خلّاقة لدعم متخذ القرار، إلى جانب تشجيع مشاركة الشباب في رسم السياسات العامة لعدد من القضايا ذات الأولوية في المجالات كافة، وانتهاءً بطرح استراتيجيات متكاملة، وآليات تنفيذية مبتكرة للقضايا محل الدراسة والتحليل.

الآراء والأفكار والتحليلات الواردة بالورقة تعبر عن رأي مؤلفيها، ولا يعبر بالضرورة عن رأي مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum

رئيس المركز

السيد/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

هيئة التحرير

د. مي محسن مبروك

مدير الإدارة العامة للمكتب الفني

أ. سالي أحمد عاشور

مدير تنفيذي للإدارة العامة للدراسات المستقبلية

أ. منال طلعت عمرو

مدير تنفيذي للإدارة العامة لمتابعة وتقييم السياسات

المدير التنفيذي لسلسلة شبابنا يدعم قرارنا

أ. علياء عمر سيد

باحث اقتصادي بالمكتب الفني لرئيس المركز

التصميم الجرافيكي

إدارة التصميم الجرافيكي والمطبوعات

شكر وتقدير

يتقدم منتدى السياسات العامة التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بخالص الشكر والتقدير لجميع السادة الإعلاميين المشاركين في ورش عمل محاور مبادرة «بنفكر لبلدنا» لما قدموه من دعم للمشاركين وإثراء المبادرة بأحاديثهم الخلاقة.

أ/ سارة سيف
منسق إعلامي للمبادرة
مستشار تسويق وتواصل اجتماعي – أستاذ إعلام بالجامعة الأمريكية

أ/ مونيكا وليام
رئيس قسم بمكتب رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
باحثة وكاتبة في العلاقـات الدولية

أ/ نهى سعد
استشاري إعلامي في الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بروديوسر
مديرة قسم الاتصالات لعدة مؤسسات إعلامية

أ/ لارا الربضـــي
إعلامية ومعدة برامج للراديو والتلفزيون والديجيتال ميديا
استشارية للمؤسســات الإعلاميــة الراغبة في تبني تقنيات
الذكاء الاصطناعــي فــي الصحافة الإلكترونية

أ/ مها ناجي
خبيـــرة اتصالات استراتيجيــة ومنتجــة تنفيذيــة

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

فريق الإعداد

د. ناهد علي
مدير عام المؤسسه العمالية
لخدمات المصايف – اتحاد العمال

د. منى أبو الفتوح
دكتوراة في إدارة الأعمال

د. هشام حمزة
مدير إدارة بقطاع المخاطر في
أحد البنوك المصرية

المحتويات

الملخص التنفيذي	١٤
المقدمة	١٦
عرض تحليلي للمشكلة محل الدراسة	١٦
عرض لأهم مشروعات الدولة المصرية التي تهدف إلى تعزيز تحويلات العاملين بالخارج	٢٥
الأسباب الجذرية لانخفاض تحويلات العاملين بالخارج	٣٧
فرص وإجراءات تعزيز تحويلات العاملين بالخارج	٤٠
المراجع	٥٥

الملخص التنفيذي

لا شك أن تحويلات العاملين بالخارج تمثل واحدًا من أهم مصادر العملة الأجنبية لأي بلد، خاصة وأن نسبة ما كانت تمثله التحويلات بالنسبة لمصادر الدخل من العملة الأجنبية في مصر ظلت في حدود من ٤٥٪ إلى ٧٠٪ خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠، وذلك من إجمالي مصادر الدخل من العملة الأجنبية. لكن الحقيقة أن السنوات المالية التالية بداية من عام ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٣ شهدت تراجعًا ملحوظًا خاصة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ الذي شهد تراجعًا بنحو ٣١٪ من قيمة التحويلات الواردة سنويًا بإجمالي تقريبًا ١٠ مليارات دولار انخفاضًا عن العام ٢٠٢١/٢٠٢٢؛ لتنخفض نسبة ما تساهم به تحويلات العاملين بالخارج إلى نحو ٣١٪ فقط من إجمالي مصادر الدولة من العملة الأجنبية، وقد اتخذت الدولة المصرية على عاتقها العديد من المبادرات من أجل تلبية نداءات المصريين بالخارج بهدف تكوين رأي عام وطني، يساند القضايا الوطنية والقومية والاستفادة من خبرات المصريين بالخارج في شتى مجالات التنمية، ولتدعيم الروابط السياسية والاجتماعية والاقتصادية بينهم وبين الوطن الأم وبين بعضهم وبعض، كذلك وضْع سياسة شاملة لهجرة المصريين للخارج في ضوء أهداف التنمية المستدامة والصالح العام للبلد، ووضع سبل لمواجهة الهجرة غير الشرعية وتشجيع سبل الهجرة الآمنة عبر العديد من الفعاليات. هذا وقد توصل فريق العمل إلى من مجموعة من الأسباب تقف وراء تلك المشكلة، وهي ناتجة عن الظروف الاقتصادية الراهنة، وتتلخص في: عدم ثقة العاملين بالخارج بالسياسات والمبادرات المصرية، وانخفاض ثقة المصريين في سعر صرف الجنيه؛ إذ لم يعُد واضحًا إلى أين يتجه سعر العملة المصرية، والسوق الموازية غير الرسمية للعملة الأجنبية، وتفضيل المغتربين الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة الأجنبية بالخارج لأطول فترة ممكنة توقعًا لاستمرار ارتفاع الدولار، وانخفاض مصادر الدخل والرواتب لأعداد كبيرة من العمالة المصرية بالخارج، وارتفاع معدلات التضخم عالميًا، واتجاه بعض الدول الخليجية إلى تغيير سياستها التشغيلية في توطين الوظائف بها بعدد من القطاعات والاعتماد على مواطنيها، وتسريح أعداد كبيرة من المصريين العاملين بالخارج نتيجة تداعيات أزمة فيروس كورونا. وبعد دراسة تلك الأسباب؛ توصل فريق العمل إلى عدد من التوصيات التي يمكن تطبيقها، منها: لجوء الدولة المصرية إلى سعر صرف تشجيعي للتحويلات الرسمية الواردة من الخارج خاصة وأنه بالفعل يوجد سعران للعملة الأجنبية، وإعادة ثقة المغتربين في المبادرات المصرية وذلك عن طريق التعديل في صيغة العقد لضمان حقوق طرفي التعاقد، وإصدار أوراق مالية بالبورصة المصرية حصريًا وبأسعار مميزة للعاملين بالخارج، وتفعيل التمويل العقاري بالعملة الأجنبية. كما تم التطرق إلى مجموعة من التوصيات الخاصة بملف مبادرة تسوية الموقف التجنيدي، كذلك مبادرة استيراد السيارات من الخارج بدون رسوم أو جمارك، مع مراعاة الجانب الاجتماعي للتوصيات للمرأة المعيلة والطفل. لكن، وباختصار، إذا أردنا بالفعل إحداث فارق سريع في نسبة تحويلات العاملين بالخارج، فإن السعر التشجيعي للعملة الأجنبية للتحويلات الواردة من الخارج لحين إجراء التحرير الكامل لسعر الصرف يُعَد حلًا سريعًا، كذلك إعادة الثقة المفقودة من جانب العاملين بالخارج في عدد من المبادرات الحكومية هو ملف مهم جدًا، ويمكن أن يتم ببساطة عن طريق صياغة جديدة للعقود بين الطرفين (المغترب ومقدم الخدمة)، أيضًا إصدار أوراق مالية، سواء طرح جديد أو زيادة رأس مال في أسهم الشركات الوطنية معدة بشكل خاص للعاملين بالخارج، وذلك بخلاف مجموعة أخرى من التوصيات في صيغة وإجراءات تم فيها مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة وقابليتها للتطبيق، حيث يمكن تأجيل بعض منها لحين استقرار الأوضاع، مثل: التوسع في التدريب من أجل التوظيف بالخارج، وإنشاء رابطة للمصريين بالخارج وذلك لربط أواصر العلاقات بين المغترب والجذور المصرية، وكذلك تفعيل التطبيقات الإلكترونية الخاصة بتعريف المصريين بالخارج بالفرص الاستثمارية المستهدفة والعائد منها.

هذا، ويشكر فريق العمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على إتاحة الفرصة لعرض الأفكار ومناقشتها مع السادة المسؤولين مباشرة ودون حواجز، كما نأمل أن تكون الورقة محل الدراسة ذات إضافة حقيقية، فالهدف واحد وهو الصالح العام لمصرنا الغالية.

مقدمة

تمثل تحويلات العاملين بالخارج بالنسبة لمصر أحد أهم مصادر الدخل بالنقد الأجنبي مقارنة بمصادر الدخـل الأخرى بالعملة الأجنبية، مثل: السياحة أو العائد من قناة السويس أو حتى الصادرات المصرية من السلـع غير البترولية، والهدف من الورقة هو اقتراح عدد من السياسات التي نطمح أن تساعد في زيادة الوارد من حصيلة التحويلات من الخارج. هذا، وقد قُسِّمت ورقة السياسة إلى عدد من الأقسام أو الموضوعات حتى يمكن الوصول إلى أهدافها، وذلك كالتالـــي:

- عرض تحليلي للمشكلة محل الدراسة
- عرض لأهم مشروعات الدولة المصرية التي تهدف إلى تعزيز تحويلات العاملين بالخارج.
- الأسباب الجذرية لانخفاض تحويلات العاملين بالخارج.
- فرص وإجراءات تعزيز تحويلات العاملين بالخارج.

عرض تحليلي للمشكلة محل الدراسة

(انخفاض تحويلات العاملين بالخارج)

تحليل رقمي للوضع الحالي لمشكلة انخفاض تحويلات العاملين بالخارج

لكي نوضح حجم الانخفاض ومدى تأثيره، تم اللجوء إلى الأرقام؛ فالأرقام لا تتجمل وبالتأكيد لا تكذب، لكن وعلى الرغم من ذلك قد تكون الأرقام مخادعة في حالة إذا تمت دراستها في شكلها المطلق دون وضعها في سلسلة زمنية مناسبة أو مقارنة تلك الأرقام بدول أخرى تتشابه في الظروف نفسها، لذلك فقد اخترنا أن نبدأ بمجموعة من البيانات لاستعراض معضلة انخفاض تحويلات العاملين بالخارج من المصريين خلال السنوات الأخيرة، وذلك بهدف الوقوف على الأسباب الجذرية لمشكلة الدراسة، وسوف يتم الاستناد إلى النسب التالية لاستعراض حجم مشكلة انخفاض تحويلات العاملين بالخارج، وتلك النسب هي:

- تحليل للسلسلة الرقمية لتطور تحويلات العاملين بالخارج لآخر ١٠ سنوات.
- إجراء تحليل كمي لنسبة ما تمثله تحويلات العاملين بالخارج ببقية مصادر الدخل من العملة الأجنبية.
- مقارنة التجربة الهندية في تحويلات العاملين بالخارج لديها مع البيانات المصرية وتحليلها كميًّا.

تحليل للسلسلة الرقمية لتطور تحويلات العاملين بالخارج خلال آخر ١٠ سنوات كالتالي:

جدول رقم (١) تطور قيمة تحويلات العاملين ومعدل التغير		
السنة المالية	قيمة تحويلات العاملين بالخارج (بالمليار دولار)	معدل التغير (بالسلب والإيجاب)
٢٠١٣-٢٠١٤	١٨,٥١	عام الأساس
٢٠١٤-٢٠١٥	١٩,٣٣	٤,٤٣٪
٢٠١٥-٢٠١٦	١٧,٠٧	-١٣,٢٣٪
٢٠١٦-٢٠١٧	٢١,٨١	٢٧,٧٦٪
٢٠١٧-٢٠١٨	٢٦,٣٩	٢١٪
٢٠١٨-٢٠١٩	٢٥,١٥	-٤,٥٨٪
٢٠١٩-٢٠٢٠	٢٧,٧٥	١٠,٣٣٪
٢٠٢٠-٢٠٢١	٣١,٤٢	١٣,٢٢٪
٢٠٢١-٢٠٢٢	٣١,٩٢	١,٥٩٪
٢٠٢٢-٢٠٢٣	٢٢,٠٧	-٣٠,٧٦٪

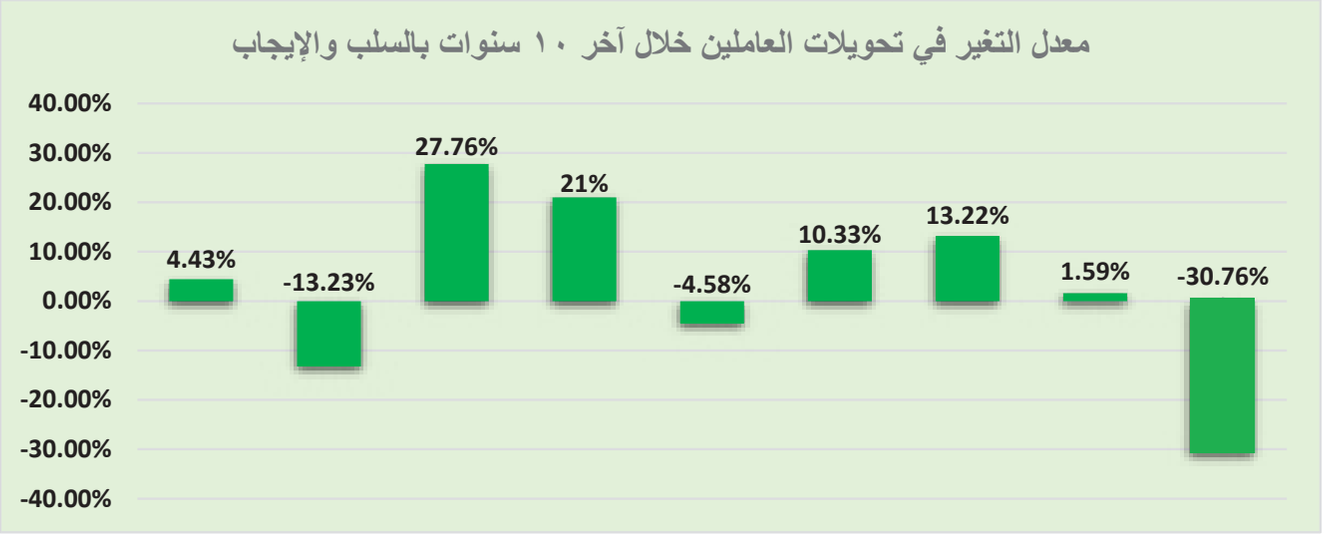

المصدر: إعداد فريق العمل بعد الاطلاع على عدة مراجع.

توضيح لسلسلة الأحداث الزمنية المؤثرة على تحويلات العاملين بالخارج بشكل عام

الأعوام المالية من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٧

خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ بلغت نسبة الارتفاع في إجمالي تحويلات العاملين بالخارج إلى ٤,٤٣٪ محققة مبلغ ١٩,٣٣ مليار دولار أمريكي، في حين شهد العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ انخفاضًا بنسبة ١٣,٢٣٪ مسجلًا ١٧,٠٧ مليار دولار، أما في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ فقد سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج قفزة كبيرة؛ حيث بلغت قيمتها نحو ٢١,٨ مليار دولار بنسبة نمو بلغت نحو ٢٧,٧٪، ويمكن شرح أسباب الطفرة خلال ذلك العام المالي فيما يلي:

- قرار تعويم الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦ ومؤشرات استقرار سعر الصرف، والذي أدى إلى زيادة تشجيع المصريين بالخارج على تحويل مدخراتهم بالدولار إلى داخل مصر بسبب ارتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه المصري.
- بدء تطبيق البرنامج الوطني المصري للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والذي استهدف تحقيق النمو الشامل والمستدام من خلال الإصلاح الهيكلي لبعض القطاعات.
- إجراء حزمة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، والتي أدت إلى زيادة درجة الثقة في الاقتصاد المصري؛ وهو ما انعكس على زيادة حجم التحويلات للمصريين بالخارج.

العام المالي ٢٠١٧/ ٢٠١٨

واصلت حصيلة تحويلات العاملين بالخارج الارتفاع خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ لتسجل نحو ٢٦,٤ مليار دولار بنسبة نمو بلغت نحو ٢١٪ والسبب في ذلك يرجع إلى:

- الأثر المباشر لتحسن مؤشرات الاقتصاد المصري وارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
- تحسن مناخ الاستثمار وإتاحة الاستفادة من الفرص الاستثمارية الموجودة في الدولة أمام العاملين في الخارج؛ مما أدى إلى مزيد من الثقة في الاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة معدلات التحويلات النقدية من الخارج.

العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩

انخفضت التحويلات إلى ٢٥,١٥ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ عن العام السابق له بنسبة ٤,٦٪، ويرجع ذلك إلى قيام المصريين بالخارج بتحويل مبالغ كبيرة من مدخراتهم في العامين التاليين لقرار التعويم ثم عادت التحويلات إلى معدلاتها الطبيعية بالمبالغ الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسر.

الأعوام المالية من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢

ارتفعت التحويلات النقدية في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٢٧,٧٥ مليار دولار بمعدل زيادة ١٠,٣٣٪ عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، ووصلت إلى أقصى معدلاتها خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبلغت ٣١,٤ مليار دولار بمعدل زيادة ١٣,٤٢٪.

وفي العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بلغت التحويلات ٣١,٩ مليار دولار بمعدل زيادة ١,٥٩٪. وترجع أسباب هذه الزيادات المتتالية في حجم التحويلات إلى تسريح الكثير من العمالة المصرية بالخارج، ويرجع سبب هذا التسريح المفاجئ للعمالة إلى:

- تفشي وباء كورونا بالعالم وما نتج عنه من إغلاق الكثير من الشركات ومؤسسات الأعمال بالعالم.
- الأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وتوقف الكثير من الشركات عن العمل، وبالتالي قام العديد من المصريين بتحويل مدخراتهم إلى مصر وبمعدلات مرتفعة.

العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

انخفضت التحويلات الدولارية في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بنسبة ٣٠,٨٪، وبلغت قيمة التحويلات خلاله ٢٢,١ مليار دولار بانخفاض قيمته نحو ١٠ مليارات دولار. وقد مثّل هذا الانخفاض بهذه النسبة مؤشر خطر في وقت تحتاج مصر فيه إلى كل دولار نتيجة الأزمات العالمية والتضخم المستورد.

تطور قيمة تحويلات العاملين بالخارج (بالمليار دولار)

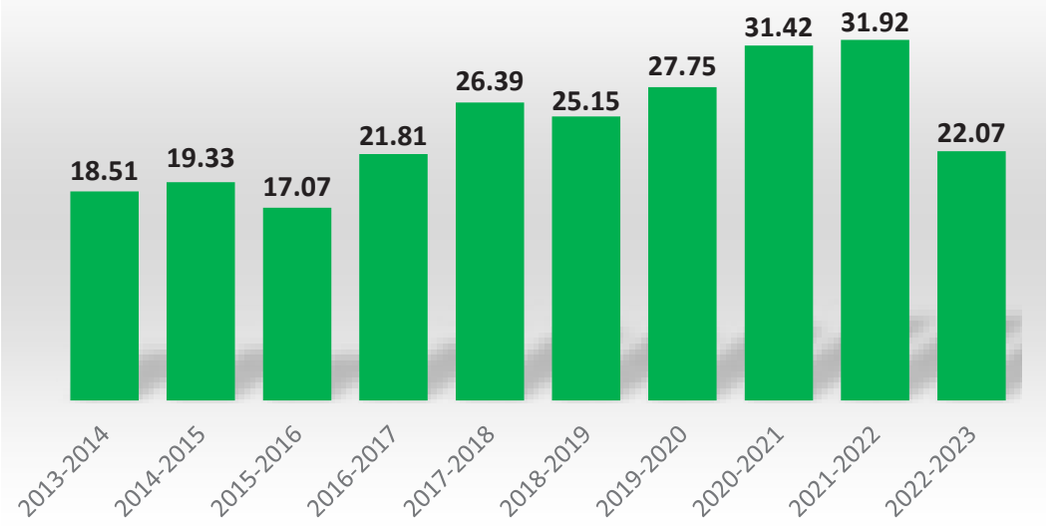

المصدر: إعداد فريق العمل بعد الاطلاع على عدة مراجع.

جدول رقم (٢) نسبة ما تمثله تحويلات العاملين بالخارج مقارنة بمصادر الدخل من العملة الأجنبية							
السنة	الصادرات المصرية	إيرادات قناة السويس	عائدات السياحة	الاستثمار الأجنبي المباشر	تحويلات المصريين	إجمالي مصادر دخل العملة بخلاف التحويلات بالمليار دولار	التحويلات ٪ للإجمالي
٢٠١٤-٢٠١٥	٢٢,٢٤	٥,٣٦	٧,٤	٦,٤	١٩,٣٣	٤١,٤	٤٦,٦٩٪
٪ للتحويلات	٨٦,٩١٪	٣٦٠,٦٣٪	٢٦١,٢٢٪	٣٠٢,٠٣٪			
٢٠١٥-٢٠١٦	١٨,٧٠	٥,١	٣,٨	٦,٩	١٧,٠٧	٣٤,٥	٤٩,٤٧٪
٪ للتحويلات	٩١,٢٨٪	٣٣٤,٨٤٪	٤٤٩,٣٩٪	٢٤٧,٤٩٪			
٢٠١٦-٢٠١٧	٢١,٧٢	٤,٩	٤,٤	٧,٩	٢١,٨١	٣٨,٩٢	٥٦,٠٣٪
٪ للتحويلات	١٠٠,٠٤٪	٤٤٥,٢٢٪	٤٩٥,٨٢٪	٢٧٦,١٥٪			
٢٠١٧-٢٠١٨	٢٥,٨٢	٥,٧	٩,٨	٧,٧	٢٦,٣٩	٤٩,٠٢	٥٣,٨٣٪
٪ للتحويلات	١٠٢,٢٪	٤٦٣,٠٢٪	٢٦٩,٣١٪	٣٤٢,٧٥٪			
٢٠١٨-٢٠١٩	٢٨,٤٩	٥,٧	١٢,٦	٨,٢	٢٥,١٥	٥٤,٩٩	٤٥,٧٣٪
٪ للتحويلات	٨٨,٢٧٪	٤٤١,٢٣٪	١٩٩,٦٠٪	٣٠٦,٧١٪			
٢٠١٩-٢٠٢٠	٢٦,٣٧	٥,٨	٩,٩	٧,٥	٢٧,٧٥	٤٢,٣٧	٦٥,٤٩٪
٪ للتحويلات	١٠٥,٢٣٪	٤٧٨,٥٩٪	٢٨٠,٣٨٪	٣٧٠,١١٪			
٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٨,٦٧	٥,٩	٤,٩	٥,٢	٣١,٤٢	٤٤,٦٧	٧٠,٣٣٪
٪ للتحويلات	٧٢,٠٨٪	٥٣٢,٦٣٪	٦٤١,٣٣٪	٦٠٤,٣٣٪			
٢٠٢١-٢٠٢٢	٤٣,٩٠	٧	١٠,٧	٨,٩	٣١,٩٢	٧٠,٥	٤٥,٢٧٪
٪ للتحويلات	٧١,٧٥٪	٤٥٦,٠٤٪	٢٩٨,٣٥٪	٣٥٨,٦٩٪			
٢٠٢٢-٢٠٢٣	٣٦,٩٢	٩,٤	١٤,٢٣	١٠,٠٣	٢٢,٠٧	٧٠,٥٨	٣١,٢٦٪
٪ للتحويلات	٥٩,٧٧٪	٢٣٤,٧٨٪	١٥٥,٠٩٪	٢٢٠٪			

- مصدر الجداول: من تجميع فريق العمل اعتمادًا على بيانات البنك المركزي الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات عن الفترة من ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٣.
- الأرقام المطلقة بالجدول هي بالمليار دولار أمريكي.

- إجمالي مصادر العملة الحرة = الصادرات المصرية + إيرادات قناة السويس + عائدات السياحة + صافي الاستثمار الأجنبي المباشر.
- النسبة من أصل مصادر الدخل من العملة: تم احتسابها عن طريق قسمة قيمة تحويلات العاملين في نفس السنة * كل قيم مصدر الدخل بالدولار * ١٠٠.
- نسبة التحويلات للإجمالي: إجمالي تحويلات العاملين من الخارج/إجمالي مصادر العملة.
- ملحوظة: تجميع الجدول بهذا التنسيق، والمعادلات التي تمت على البيانات ببرنامج الـ EXCEL، وما تم استنتاجه من التحليل، هي جهد فريق العمل، ولم يسبق أن تطرقت إليها أي دراسات سابقة أو مقالات علمية.

المعلومة الأولى من الجدول السابق وهي نسبة تطور ما تمثله تحويلات العاملين بالخارج إلى باقي مصادر الدخل المعروفة بالعملة الأجنبية.

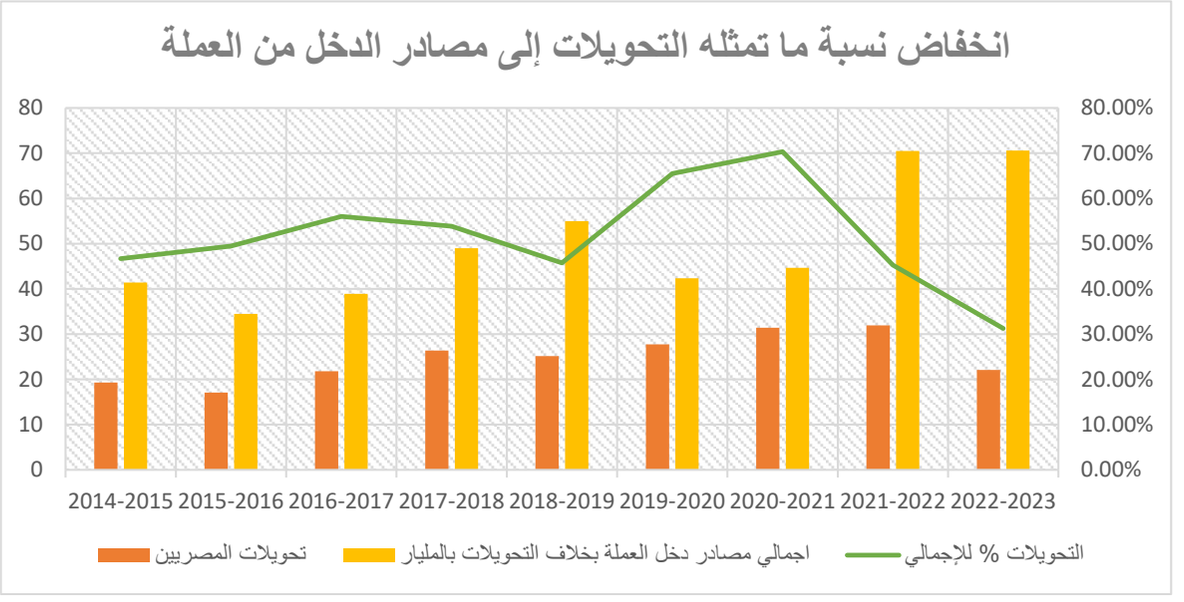

المصدر: إعداد فريق العمل بعد الاطلاع على عدة مراجع.

والملاحظ من الرسم البياني الموضح أعلاه وبيانات الجدول رقم (٢) أن الأعوام المالية من ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٣ شهدت معدلات انخفاض كبيرة في ما يمثله إجمالي تحويلات العاملين بالخارج بالنسبة إلى باقي مصادر الدخل من العملة، فعلى سبيل المثال: العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ كانت نسبة ما تمثله التحويلات إلى إجمالي مصادر الدخل من العملة الأجنبية تتخطى حاجز الـ ٧٠٪، ونجد أنه في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بلغت تلك النسبة ٤٥,٢٧٪ بانخفاض قدره حوالي ٢٥٪ ، ليستمر الانخفاض في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ليبلغ أدنى نقطة وصلت إليها نسبة التحويلات خلال الأعوام محل الدراسة لتصل إلى نحو ٣١٪. وعلى الرغم من أن هذه النسبة مهمة جدًا في إظهار مدى أهمية وتطور نسبة ما تمثله التحويلات إلى بقية مصادر الدخل من العملة، فإنها لم توضح الأهمية النسبية للتحويلات مقارنة بكل مصدر دخل آخر، لذا فإننا نحتاج إلى معالجة أخرى للبيانات وهي نسبة ما تمثله التحويلات مقارنة بكل مصدر من مصادر الدخل الأجنبي على حدة.

المعلومة الثانية: نسبة ما تمثله التحويلات إلى كل مصدر من مصادر العملة الأجنبية، علمًا بأن هذه المعلومة تبرز أهمية وثقل التحويلات لكل مصدر من مصادر الدخل.

تطور نسبة ما تمثله التحويلات لكل مصدر دخل من العملة

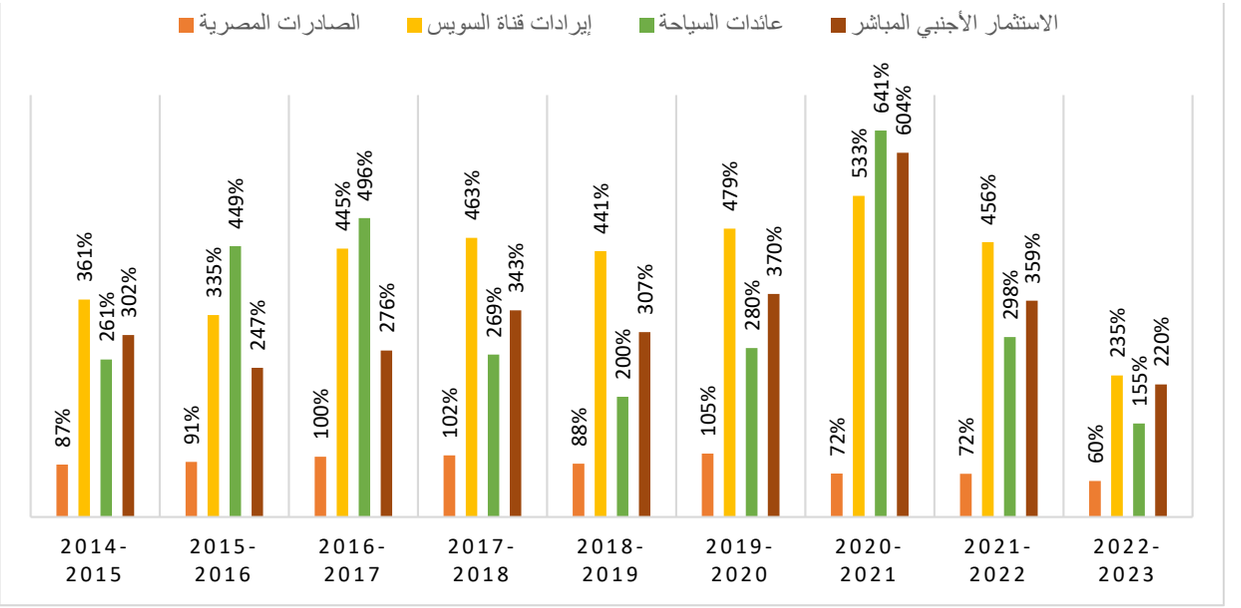

من الرسم البياني السابق والجدول رقم (٢) يتضح أنه بينما كانت نسبة ما تمثله تحويلات العاملين بالخارج في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، على سبيل المثال، ٥٣٣٪ بالنسبة لقناة السويس، انخفضت تلك النسبة انخفاضًا ملحوظًا لتصل إلى ٢٣٥٪ للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ أي بما يعادل ٣٠٠٪ معدل سلبي للانخفاض، وبالمثل مقارنة نسبة ما تمثله التحويلات إلى عائدات السياحة في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ فقد كانت تلك النسبة هي ٦٤١٪، وأصبحت في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ تمثل ١٥٥٪ فقط، أي بانخفاض نحو ٤٨٦٪ انخفاضًا سلبيًا.

جدول رقم (٣) تحليل كمي مقارن بين تجربة الهند في تحويلات العاملين بالخارج ومصر

عنصر المقارنة	الهند	مصر
الترتيب بالنسبة لاستقبال التحويلات من الخارج عن العام ٢٠٢٣	الأولى على العالم	السادس على العالم بعد كلٍّ من: الهند، المكسيك، الصين، الفلبين، باكستان، على التوالي
قيمة تحويلات المغتربين عن العام ٢٠٢٣	١١١,٢٢ مليار دولار أمريكي	٢٢,٠٧ مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٢ بالدولار الأمريكي	٣,٣٩ تريليونات دولار، نحو ٦ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي المصري	٤٧٦,٧٥ مليار دولار

قيمة التحويلات عن عام ٢٠٢٢	١٠٠ مليار دولار	٣١,٩٢ مليار دولار
تحويلات العاملين نسبة وتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي GDP عن العام ٢٠٢٢	لا تمثل سوى ٣,١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الهندي	تمثل نحو ٦,٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المصري، وتعتبر مصر الأعلى بالضعف في هذه النسبة، ويرجع ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي مقارنة بالهند، وليس بسبب زيادة قيمة التحويلات
عدد العاملين بالخارج عن عام ٢٠٢٣	أكبر جالية مغتربة في العالم، حيث يتراوح عددهم من ٢٢ إلى ٢٥ مليون نسمة	من ١٢ إلى ١٣ مليون نسمة في الخارج
متوسط تحويلات العامل عن عام ٢٠٢٣	١١٢,٥ مليار دولار / ٢٥ مليون نسمة = ٤٤٨٠ دولارًا سنويًا عن كل مغترب	٢٢,٠٧ مليار دولار / ١٣ مليون نسمة =١٦٩٢ دولارًا سنويًا عن كل مغترب
طبيعة العمل	الغالبية العظمى في مجال تكنولوجيا المعلومات في الدول الغنية	الغالبية العظمى في دول الخليج في المهن الحرفية
طبيعة الدخل	٥٧٪ من الهنود في الولايات المتحدة الأمريكية مقيمون منذ أكثر من ١٠ سنوات؛ وهو ما يعني أنهم وصلوا أيضًا إلى ذروة أرباحهم وباتوا من أصحاب الدخل المرتفع	الغالبية العظمى عمالة مؤقتة وموسمية، بدول التعاون الخليجي
المهارات الوظيفية	الوظائف التي تتطلب مهارات عالية في البلدان ذات الدخل المرتفع، مثل: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ودول وشرق آسيا (سنغافورة واليابان) بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا	مهارات حرفية في الغالب، حيث توجد أكبر جالية مصرية بالمملكة العربية السعودية
استقرار سعر الصرف وأثره على قيمة التحويلات	انخفضت العملة المحلية بنسبة ١٠٪ مقابل الدولار بين يناير وسبتمبر ٢٠٢٢؛ وهو ما عاد بالنفع على المهاجرين الهنود الذين زادت قيمة تحويلاتهم النقدية	انخفضت قيمة الجنيه المصري أمام الدولار في مطلع عام ٢٠٢٢ بنحو ٢٥٪، لكن وبسبب ازدواجية الأسعار انخفضت قيمة التحويلات، بخلاف الأسباب الأخرى التي سيتم توضيحها لاحقًا
نسبة عدد المغتربين إلى عدد السكان	١,٧٪ من عدد السكان	١١٪ من عدد السكان

سجلت الهند في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ أعلى رقم للتحويلات في تاريخها بحوالي ١١٢,٥ مليار دولار، بزيادة قدرها ١٢,٥ مليار دولار عن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة تغير إيجابي بنحو ١٢,٥٪، بينما عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ سجلت مصر ٢٢,٠٧ مليار دولار بانخفاض قدره ٩,٨٥ مليارات دولار (ما يقرب الـ ١٠ مليارات دولار انخفاض) بنسبة تغير سلبي بلغت ٣٠,٨٥٪ (حوالي ٣١٪) ، وترجع وتيرة الزيادة في معدلات التحويلات من العاملين بالخارج بدولة الهند إلى عدد من الأسباب نذكر أهمها فيما يلي:

- تطور خصائص العملة الهندية بالخارج خلال العشر سنوات الماضية من الاعتماد على العمالة ذات المهارات اليدوية إلى الاعتماد على تصدير كفاءات بشرية أكثر تعلمًا مثل: الأطباء والمهندسين والمبرمجين وغيرهم؛ مما جعلهم قادرين على تحقيق دخول مالية مرتفعة وبالتالي زيادة التحويلات الدولارية، وهذا أيضًا السبب في أن تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول كمصدر للتحويلات الدولارية في الهند.
- الدولة الهندية نجحت في تقديم عدة تسهيلات وحوافز تهدف إلى تشجيع أبناء البلاد المهاجرين على الاستثمار في مجال البنية الأساسية الصناعية كي يتمكنوا من الإسهام في مستقبل بلادهم.
- تسهيل عمليات التحويل المالي من الخارج إلى الهند؛ وذلك عبر إجراءات إلكترونية مبسطة وتخفيض الرسوم التي تُفرَض على هذه العمليات.
- تقديم المزايا الضريبية للمواطنين الهنود العاملين بالخارج الذين يقومون بالتحويلات المالية إلى الهند؛ وذلك لتشجيعهم على زيادة حجم التحويلات.
- قامت الحكومة الهندية بتنظيم حملات إعلانية وترويجية لتشجيع المواطنين الهنود العاملين بالخارج على التحويلات المالية إلى الهند، وذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- قامت الحكومة الهندية بتشجيع المواطنين الهنود العاملين بالخارج على الاستثمار في العقارات والأسهم والأوراق المالية داخل الهند، وذلك من خلال توفير المزايا اللازمة وتسهيل الإجراءات اللازمة لذلك.
- واحد من أهم أسباب انخفاض قيمة التحويلات في الجانب المصري عن الجانب الهندي، هو انخفاض متوسط قيمة تحويل العامل المصري عن العامل الهندي، فعلى الرغم من تفوق مصر في أن نسبة ما تمثله تحويلات العاملين تقترب من ٧٪ بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالهند التي تمثل التحويلات فيها ٣٪ من الناتج المحلي، فإن متوسط تحويل المصري أقل بكثير من المغترب الهندي؛ إذ يُقدَر متوسط مبلغ التحويل للعامل المصري الواحد حوالي ١٦٤٧ دولارًا، في حين يصل إلى نحو ٤٤٨٠ دولارًا بالنسبة للمغترب الهندي وذلك عن عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ما يعني تفوق المغترب الهندي في قيمة مبلغ التحويل إلى البلد الأم بأكثر من الضعف مقارنة بالمغترب المصري، ويرجع ذلك إلى:
  - طبيعة أغلب الوظائف التي يعمل بها أغلب المصريين بالخارج هي (وظائف حرفية)، في مقابل وظائف العامل الهندي بالخارج والتي عادة ما تكون في الجانب التكنولوجي والمتقدم من الوظائف (أطباء، مهندسين، مبرمجين).
  - نوعية المهارات التي يتمتع بها معظم العمالة الهندية والتي تركزت في الجزء الغربي من العالم المتقدم بإقامة شبه دائمة، بينما معظم العمالة المصريين تركزت في دول مجلس التعاون الخليجي ومهارات حرفية وإقامة مؤقتة.

- تركيز الهند على بناء الإنسان ورأس المالي الفكري والبشري؛ إذ اعتمدت الهند على تصدير كفاءات بشرية أكثر تعلمًا، مثل: الأطباء والمهندسين وغيرهما، ما يجعلهم قادرين على تحقيق مردود مالي مرتفع، وهذا ما يفسر بلوغ التحويلات القادمة من الولايات المتحدة المرتبة الأولى كمصدر للتحويلات إلى الهند.

- حتى مع المقارنة بعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ فإننا سنجد النسبة لم تختلف كثيرًا (الجانب المصري ٣٢ مليار دولار / ١٢ مليون نسمة = ٢٦٦٦ دولارًا، بينما الجانب الهندي (١٠٠ مليار دولار / ٢٢ مليون نسمة = ٤٥٤٥ دولارًا سنويًّا عن كل عامل تقريبًا، والفرق لصالح الهند بأكثر من ٧٠٪.

- الثقافة الاستهلاكية للمواطن المصري بشكل عام، في حين نجد أن الثقافة المتزنة للمواطن الهندي هي السلوك الأكبر والذي يوجه المواطن للادخار أولًا ثم الاستثمار فيما بعد، وبالتالي زيادة التحويلات عن أي بلد آخر.

- السؤال: إذا ظلت مصر تصدر عمالة للخارج وبنفس المهارات حاليًّا، فكم تحتاج مصر من عاملين بالخارج حتى تصل إلى نفس مستوى الهند؟ الإجابة في نسبة ما تمثله قيمة التحويلات المصرية ٢٢ مليار دولار إلى قيمة تحويلات مغتربي الهند ١١٢ مليارًا وهي نحو (١ : ٥)؛ مما يعني أن مصر تحتاج إلى عدد عمالة بالخارج خمسة أضعاف الحالي حتى نصل إلى نفس قيمة تحويلات الهند (٥ * ١٣ مليون عامل = ٦٥ مليون عامل).

- مصر لديها نحو ١٣ مليون عامل بالخارج، وهذا الرقم يمثل تقريبًا ١١٪ من عدد سكان مصر الإجمالي، بينما الهند لديها فقط نحو ١,٧٪ عاملين بالخارج كنسبة من عدد السكان، والفرق الضخم يرجع إلى أن الهند لديها عدد سكان يقدر بحوالي ١,٤٠٩ مليار نسمة، وذلك مقارنة بمصر التي لديها عدد سكان يقدر بنحو ١٠٩ ملايين نسمة.

- مما سبق يمكن استنتاج أن ما توفره دولة الهند إلى مواطنيها بالخارج، بجانب طبيعة عمل المغترب الهندي في مقابل طبيعة عمل المغترب المصري، أدى إلى وجود طفرة بين البلدين بقيمة مبلغ الفرق بين تحويلات البلدين (١١٢,٥ مليار دولار – ٢٠,٠٧ = ٩٢,٤٣ مليار).

عرض لأهم مشروعات الدولة المصرية التي تهدف إلى تعزيز تحويلات العاملين بالخارج

(وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج)

تعمل وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج على ربط المصريين بالخارج بالوطن الأم، وتعزيز مشاعر الوطنية والانتماء لديهم، وتُعد الوزارة الجهة المختصة بإدارة ورعاية شؤون المصريين المقيمين خارج الحدود الجغرافية للدولة المصرية، في إطار من التنسيق والتعاون مع الوزارات والهيئات والجهات الحكومية الأخرى، كما عملت منذ انطلاقها على تسهيل التواصل مع المصريين بالخارج بالسبل المتاحة كافة.

جاء إنشاء وزارة الدولة للهجرة، تلبية لنداءات المصريين بالخارج بهدف تكوين رأي عام وطني، يساند القضايا الوطنية والقومية والاستفادة من خبرات المصريين بالخارج في شتى مجالات التنمية، ولتدعيم الروابط السياسية والاجتماعية والاقتصادية بينهم وبين الوطن الأم وبين بعضهم وبعض، ووضع سياسة شاملة لهجرة المصريين للخارج في ضوء أهداف التنمية المستدامة وصالح البلاد، ووضع سبل لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وتشجيع سبل الهجرة الآمنة عبر العديد من الفعاليات.

عكفت الوزارة على إطلاق وتنفيذ مشروعات في العديد من الجوانب والمحاور التي يقوم عليها عمل الوزارة، تمثل أبرزها في عدد من المحاور، أبرزها:

- التعاون بين البنك المركزي المصري والبنوك الوطنية تم التعاون مع البنك المركزي والبنوك الوطنية لإصدار الشهادات الدولارية بعائد تنافسي مرتفع حيث طرح البنك الأهلي وبنك مصر شهادات دولارية بعائد ٧٪ و٩٪ وهو أعلى عائد في العالم.
- العمل على تشجيع المصريين بالخارج على فتح حسابات دولارية في فروع البنوك الوطنية بالخارج تسهيلًا لمعاملاتهم المالية والتغلب على المعوقات خاصة في إجراءات التحويلات من الخارج.

إصدار قانون منح بعض التيسيرات الجمركية لسيارات المصريين بالخارج

- تلبية لمطالب المصريين بالخارج، تم إصدار قانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين بالخارج، بجانب صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن القواعد المنفذة لأحكام قانون منح بعض التيسيرات للمصريين بالخارج.
- ويمنح هذا القانون مميزات وإعفاءات جمركية كبيرة تصل إلى نسبة ٧٠٪ على سيارات المصريين بالخارج الواردة إلى مصر مقابل وديعة بنكية يتم استردادها بعد خمس سنوات ويتم صرفها بالجنيه المصري بسعر صرف يوم الاسترداد.
- تم إطلاق حملة ترويجية كبيرة تنفذها وزارة الهجرة لتحفيز المصريين بالخارج على الاستفادة من القانون وزيادة مشاركتهم بالمبادرة.
- تعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن القواعد المنفذة لأحكام القانون، وذلك استجابة لما تم عرضه لتذليل المعوقات التي تواجه تنفيذ القانون واستجابة لمطالب المصريين المقيمين بالخارج راغبي استيراد السيارات، وسعيًا لمنح المزيد من التيسيرات بما يحقق الأهداف المنشودة من القانون.
- إطلاق حملة ترويجية تنفذها وزارة الهجرة لتحفيز المصريين بالخارج على الاستفادة من القانون وزيادة مشاركتهم بالمبادرة، حققت ملايين من التفاعلات على الفيديوهات الترويجية للحملة، وهو ما أسهم في تضاعف الإقبال على التسجيل والاستفادة من القانون.
- التنسيق مع وزارة المالية وإقرار منح تخفيضات على القيمة الجمركية للسيارات في الدول غير الخاضعة للاتفاقيات الدولية.
- صدور قرار رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين في الخارج والتي شملت تخفيض قيمة الضريبة الجمركية بنسبة ٧٠٪ لتحفيز الاستفادة من المبادرة بين المصريين العاملين بدول الخليج والدول غير الخاضعة لاتفاقيات الإعفاءات الجمركية، مع وزيادة الفترة الاستيرادية من سنة إلى خمس سنوات لإتاحة نزول السيارات التي شراؤها بالتقسيط أو من خلال التسهيلات البنكية ، وكذلك مد فترة تنفيذ القانون إلى ستة أشهر بدلًا من أربعة أشهر لتمكين المصريين بالخارج من الاستفادة من جميع التيسيرات التي تم إقرارها.
- الشركة المساهمة لاستثمارات المصريين بالخارج
- استجابت وزارة الهجرة لمتطلبات المصريين بالخارج بإنشاء شركة مساهمة للمصريين بالخارج وهي التوصية الصادرة عن

مؤتمر الكيانات المصرية بالخارج ٢٠٢٢، وقد تم اعتماد المقترح من السيد رئيس مجلس الوزراء بإنشاء شركة مساهمة استثمارية للمصريين بالخارج.

- تم عقد عدد من الاجتماعات المشتركة مع الوزارات والجهات المعنية بشأن دراسة إنشاء شركة مساهمة للمصريين بالخارج وتحديد مجالات النشاط في القطاعات الاقتصادية المستهدفة.
- تشمل مجالات عمل الشركة مختلف الأنشطة الاقتصادية، مثل: الصناعة والسياحة والزراعة والتطوير العقاري وتكنولوجيا المعلومات.
- تم تكوين مجموعة المؤسسين وتتكون من ١٠ من أهم المستثمرين المصريين بالخارج من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإنجلترا والسعودية والإمارات، وبحضور السيد رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب الدكتور فخري الفقي.
- تم الاتفاق على آليات إنشاء شركة مساهمة مصرية للمصريين بالخارج للاستثمار كنواة لإنشاء شركة قابضة تعمل في مجالات متنوعة، مثل: التكنولوجيا والسياحة والزراعة والتصنيع، ويتبعها صندوق استثماري لطرح أسهم الشركات التابعة في البورصات المحلية والعالمية.
- تم توقيع بروتوكول تعاون بالأحرف الأولى من السادة المستثمرين المؤسسين للشركة للبدء في الإجراءات القانونية لتأسيس الشركة.
- إطلاق استمارة إلكترونية لاستطلاع رأي المصريين بالخارج بمجالات الاستثمار الراغبين بها كمجال لنشاط الشركات المقترحة للمساهمة بها.
- تم عقد اجتماع في ٢٩ مايو ٢٠٢٣ برئاسة السيدة السفيرة وزيرة الهجرة والسيد الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار؛ لبحث الأمور الفنية التفصيلية الخاصة بإنشاء الشركة ودراسة كل التسهيلات الممكن تقديمها للشركة وذلك بحضور مجموعة النواة من المستثمرين المصريين بالخارج المؤسسين للشركة وممثلين عن البنك المركزي المصري وهيئة الرقابة المالية.

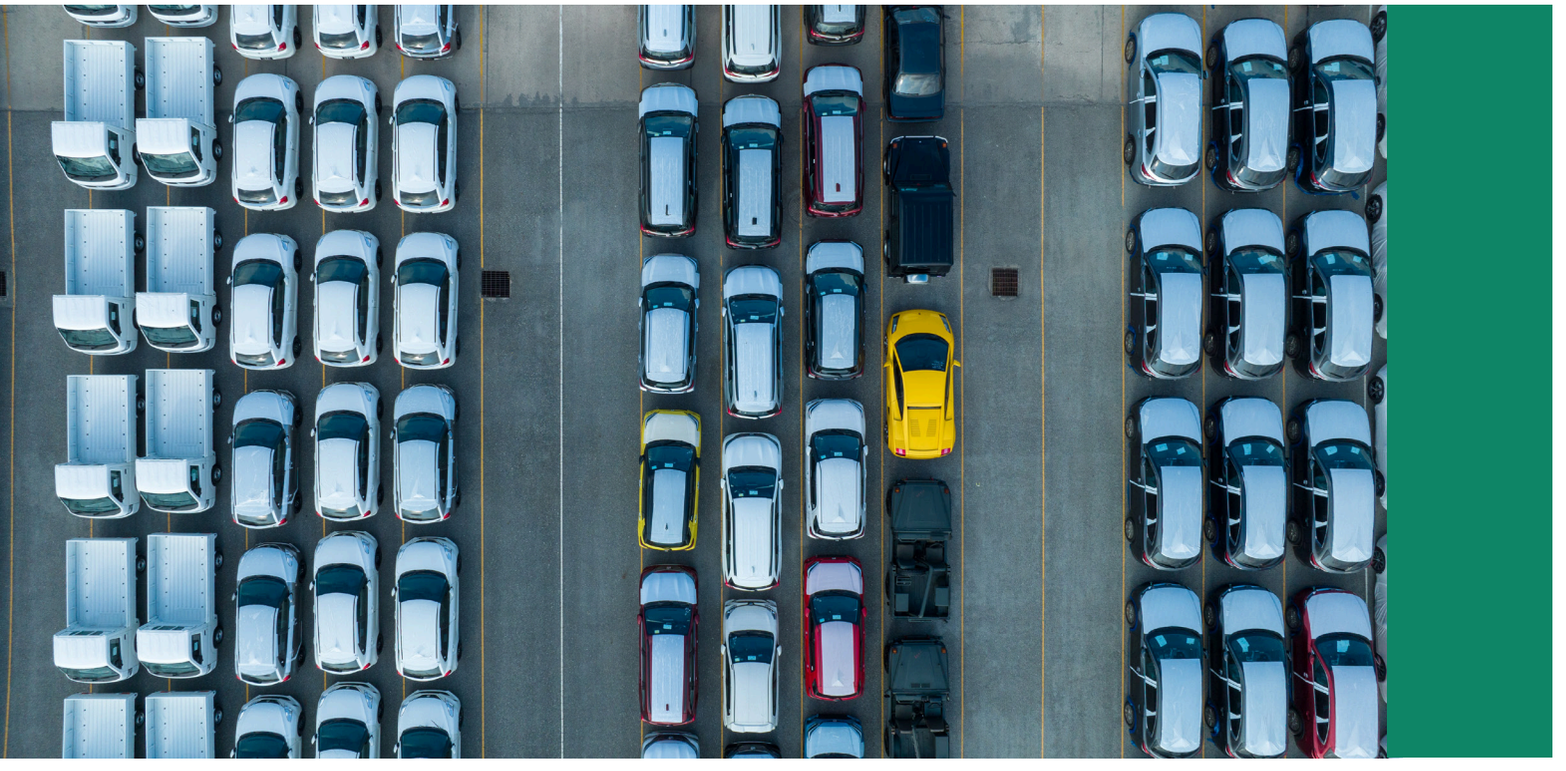

مبادرة تسوية الموقف التجنيدي:

تلقت وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج طلبات عديدة من المواطنين بالخارج حول إمكانية تسوية أوضاعهم التجنيدية؛ نظرًا لتردد بعض من المواطنين في العودة إلى أرض الوطن وعدم إمكانية المغادرة مرة أخرى بسبب عدم التصريح لهم بالسفر كونهم مطلوبين للخدمة العسكرية أو عدم إنهاء موقفهم التجنيدي.

تم فتح باب تلقي طلبات تسوية المواقف التجنيدية بشكل نهائي بمبادرة من الدولة المصرية في مقابل ٥٠٠٠ دولار على أن يتم استقبال كافة الطلبات على الموقع للمصريين بالخارج؛ مما سهل عليهم الدور في سن التجنيد اعتبارًا من سن ١٩ عامًا وحتى سن ٣٠ عامًا، وكذلك ممن تجاوزوا سن ٣٠ عامًا؛ لتسوية موقفهم التجنيدي طبقًا للموقف.

إطلاق حملة "مستثمرون مصريون بالخارج يجيبون: لماذا نستثمر في مصر؟"

في إطار التواصل مع المستثمرين المصريين بالخارج ضمن الاستراتيجية التي تتبناها وزارة الهجرة، تم إطلاق هذه الحملة بمشاركة عدد من رجال الأعمال والمستثمرين؛ بهدف تحفيز الاستثمار في مصر، وتقوم الحملة بعمل فيديوهات قصيرة يقدم فيها الخبراء المصريون بالخارج عرضًا مختصرًا وشهاداتهم عن الاستثمار في مصر وما لمسوه بأنفسهم خلال رحلة الاستثمار في العديد من المشروعات بمصر.

وقد تم إطلاق هذه الحملة لتكون رسالة من المستثمرين المصريين بالخارج إلى المصريين بالخارج والداخل أيضًا لتوضيح فرص الاستثمار في مصر.

مؤتمرات "مصر تستطيع"

منذ اللحظة الأولى التي كُلِّفت فيها بمسؤولية رعاية المصريين بالخارج، قررت السيدة وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج، العمل على ربط الطيور المهاجرة بوطنهم، فعملت على استقطاب العقول النيرة من خبرائنا وعلمائنا بالخارج عبر إطلاق المؤتمر الوطني "مصر تستطيع"؛ ليتحول الحلم إلى حقيقة بستة إصدارات بدأت من الغردقة بالمؤتمر الأول للعلماء المصريين بالخارج، مرورًا بالقاهرة التي شهدت "مصر تستطيع بالتاء المربوطة"، ثم طيبة عاصمة مصر الفرعونية "محافظة الأقصر" التي شهدت "مصر تستطيع بأبناء النيل"، وصولًا لمدينة الغردقة التي شهدت النسخة الرابعة "مصر تستطيع بالتعليم"، ثم العودة للقاهرة بمؤتمر "مصر تستطيع بالاستثمار والتنمية"، وبالعاصمة الإدارية الجديدة كانت النسخة السادسة بعنوان "مصر تستطيع بالصناعة".

وجاء شعار المؤتمر "مصر تستطيع" تطبيقًا لرؤية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي وإيمانه الشديد بأن مصر قادرة بعلمائها وشبابها على التقدم والنمو.

أثمرت هذه المؤتمرات عن تعاون بين علماء مؤتمرات "مصر تستطيع" والعديد من الوزارات، مثل: وزارة الإنتاج الحربي والطيران والكهرباء والطيران والصحة والزراعة وغيرها، التي بدورها استفادت من هذه العقول لدعم مستقبل التنمية في إطار استراتيجية الدولة ٢٠٣٠.

سريعًا ما جنى مؤتمر "مصر تستطيع بالاستثمار والتنمية" ثماره، فقد تم تنظيم العديد من الزيارات للمشروعات القومية على هامش المؤتمر منها: مدينة العلمين الجديدة، والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومدينة الجلالة، والعاصمة الإدارية

الجديدة، فكانت أولى ثمار المؤتمر لقاء جمع المستثمرين ورجال الأعمال المصريين بالخارج مع السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، جاء تأكيدًا على ترحيب القيادة السياسية بجهود أبناء مصر المخلصين، وتلاها خطوات ملموسة من المستثمرين أنفسهم على النحو التالي:

- مشروع أكبر مارينا لسياحة وصناعة اليخوت بمنطقة البحر الأحمر.
- الاتفاق على الترويج لجامعة الجلالة بالولايات المتحدة الأمريكية.
- الاتفاق على الترويج للخامات المصرية وصناعة النسيج المصري بالولايات المتحدة.
- إنتاج سيارة مدرعة مصرية بالكامل.
- مشروع الحرف القديمة حي الجمالية.
- بدء تصدير رخام الجلالة للولايات المتحدة.
- إنشاء المنطقة اللوجستية بمحافظة الغربية.
- كما نتج عن مؤتمر "مصر تستطيع بالصناعة" بروتوكولات تعاون، أهمها:
- توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الإنتاج الحربي وشركة "بابيرس" الأسترالية، في مجال إنشاء مصانع تحويل مخلفات أشجار الموز إلى (ورق وأسمدة ومنسوجات).
- توقيع مذكرة تفاهم بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة H2 الألمانية في مجال الطاقة النظيفة لإنشاء أول محطة تحويل المخلفات إلى هيدروجين أخضر في منطقة شرق بورسعيد باستثمارات تبلغ نحو ٤ مليارات دولار.
- توقيع عقد اتفاق بين شركة أبو زعبل للكيماويات المتخصصة (مصنع ١٨ الحربي) وشركة "نالكو ووتر" لإتاحة تقنية وحلول جديدة لمعالجة وتنقية المياه في مصر.
- توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الهجرة وأكاديمية البحث العلمي لتعظيم الاستفادة من الخبراء المصريين بالخارج.

مكافحة الهجرة غير الشرعية

نظمت وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج، العديد من الفعاليات التي استهدفت مواجهة الهجرة غير الشرعية وتشجيع سبل الهجرة الآمنة، كما عملت على توفير العديد من فرص التدريب للمجال في الأعمال الفندقية والحرفية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، كما أطلقت حملة "قبل ما تهاجر فكر وشاور" لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتقديم التوعية الكافية لأبنائنا، ما أثمر عن توقفها بشكل كامل في العام ٢٠١٦.

- تم اعتماد عدد ٥٧٤ مدربًا معتمدًا من ضمن برنامج اعتماد المدربين للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية والتعريف بسبل الهجرة الآمنة، بالتنسيق المباشر مع الجهات المعنية ذات طبيعة العمل الميدانية بالمحافظات المستهدفة، لترشيح أفضل الكوادر لديها للمشاركة بتلك الدورات، بهدف إعدادهم كمدربين للتوعية والتثقيف بمخاطر الهجرة غير الشرعية والتعريف بسبل الهجرة الآمنة، والبدائل الإيجابية البديلة عن الهجرة بصورة غير شرعية.

- تم تنفيذ برامج لتوعية طلاب وطالبات الصف الأول والثاني والثالث الثانوي الفني؛ لاعتبارهم الفئة الأكثر استهدافًا للهجرة غير الشرعية في محافظات (البحيرة، كفر الشيخ، أسيوط).

- تم تدريب (١٠٠٠) شاب مهني بإجمالي عدد (٤١) دورة في (٧) محافظات هي (كفر الشيخ، دمياط، الفيوم، المنيا، سوهاج، أسوان، البحيرة) بالتعاون مع صندوق تطوير المناطق العشوائية، في حين تم تنفيذ عدد (٦٩) دورة لعدد (١٧٢٥) شابًا وقاصرًا وأمًا من أبناء محافظات الأقصر، وقنا، وبني سويف، بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- تم تنفيذ توعية عدد ١٨٠٠ من الأمهات والقصر بإجمالي عدد (٣٠) دورة توعية بالتنسيق مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمنظمة الدولية للهجرة بعدد (٧) قرى، كما تم توعية ٣٣٥ شابًا من الشباب المقبوض عليهم (هجرة غير شرعية) بمنفذ السلوم الحدودي وإجراء مسح ميداني عليهم للتعرف على أهم العوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة في قرار السفر بصورة غير شرعية.

- بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ تم الانتهاء من تسليم قروض صغيرة لتنفيذ عدد من المشروعات المقترحة منهم لعدد ١٠٠ أسرة من الأسر التي تم توعيتها من مخاطر الهجرة غير الشرعية في محافظتي (قنا والأقصر)، كما تم تسليم ١٠٠ عقد عمل لمائة سيدة في هاتين المحافظتين بمجال التعبئة والتغليف، كما تم عقد ١٥ دورة توعية لـ ٣٧٥ شابًا من طلاب وخريجي التعليم الفني في محافظة الغربية بمركزي زفتى والسنطة.

إطلاق مبادرة "مراكب النجاة" تصل إلى بر الأمان

أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، مبادرة "مراكب النجاة" في الجلسة الختامية لمنتدى شباب العالم في ديسمبر ٢٠١٩، وجاء تكليفه لوزارة الهجرة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتفعيل هذه المبادرة المعنية بالتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

ووضعت وزارة الهجرة استراتيجية متكاملة لتنفيذ المبادرة الرئاسية، تضمنت توعية المجتمع بمخاطر الهجرة غير الشرعية، والتعريف بسبل الهجرة الآمنة، مع توفير البدائل الإيجابية من تدريب وفرص عمل وريادة الأعمال للشباب بالمحافظات التي تنتشر بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والبالغ عددها ١٤ محافظة، وهي: الفيوم والبحيرة والغربية والمنوفية والقليوبية والدقهلية والشرقية وكفر الشيخ وبني سويف والمنيا وأسيوط والأقصر وقنا وسوهاج.

أعدت الوزارة خطة عمل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، شملت توظيف جهود وإمكانات مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والشراكة مع المنظمات الدولية؛ لنشر التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية وإبراز جهود الدولة في توفير فرص عمل وإيجاد بدائل للحد من هذه الظاهرة.

وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تم تخصيص ٢٥٠ مليون جنيه بميزانية الدولة ٢٠٢١ لدعم تنفيذ المبادرة في ٧٠ قرية على مستوى الجمهورية.

- تنفيذ أكثر من ٦٨ برنامجًا تدريبيًا لإعداد مدربين بإجمالي عدد (٣٣٣٤) مستفيدًا بعدد ١٠ محافظات بالتعاون مع الكنيسة المصرية والمجلس القومي للمرأة وشباب الجمعيات الأهلية.

- تنفيذ (٣٠٠) دورة تدريبية للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية بإجمالي عدد (٧٤٨٣) مستفيدًا بعدد ١٦ محافظة بالتعاون مع وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية والكنيسة المصرية والمجلس القومي للمرأة.

- تم تنفيذ عدد (٢١٠) برامج تدريبية للتأهيل والتدريب على المهن وفرص العمل وريادة الأعمال بمشاركة (٤٩٣٥) مستفيدًا بعدد ١٦ محافظة بالتعاون مع وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية والمجلس القومي للمرأة.
- تنفيذ مشروعات التنمية المجتمعية لرفع الوعي المجتمعي وتأهيل وتشغيل الشباب
- استفادة (١٨١٩) مستفيدًا من البرامج التنموية والتأهيل والتدريب الحرفي وبرامج ريادة الأعمال بعدد (١٢) محافظة بالتعاون مع وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة في إطار تنفيذ المبادرتين الرئاسيتين "حياة كريمة" و"مراكب النجاة".
- إعداد دليل التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي.
- إعداد دليل تدريبي للمتدرب للتوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- إعداد دليل تدريبي للمتدربين من الرائدات الريفيات، مخصص للرائدات الريفيات الذين تم تأهيليهم وتثقيفهم للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وذلك بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة.

المشاركة بالمنتدى الدولي للتعليم الفني والتكنولوجي والتعليم المزدوج والتدريب المهني:

:مشاركة وزارة الهجرة بجلسة "فرص تنقل العمالة المدربة إلى أوروبا والخليج والدول المختلفة" ضمن فعاليات الدورة الثانية للمعرض والمنتدى الدولي للتعليم الفني والتكنولوجي والتعليم المزدوج والتدريب المهني تحت شعار "ارسم مستقبلك"، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الفني، بهدف استعراض رؤية وجهود وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج في تدريب وتأهيل الشباب لأسواق العمل الأجنبية.

المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج

تم إطلاق المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج، والذي يُعَد ثمرة التعاون المشترك بين وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، لعقد دورات تدريبية للعمالة المصرية وفقًا لأحدث أساليب العمل بالتنسيق مع كبرى الشركات والمؤسسات العالمية والمحلية، ولإعدادهم وشحذ خبراتهم بحسب المعايير الدولية، وللتأكد من جاهزيتهم قبل سفرهم إلى ألمانيا على المستويين اللغوي والتقني حال توافر فرص هجرة آمنة وقانونية لهم. هذا، بالإضافة إلى ما يقدمه المركز من خدمات للعائدين من الخارج للعمل على إعادة اندماجهم في المجتمع المصري والوصول إليهم في محافظاتهم من خلال فروع المركز المختلفة في المحافظات الأكثر تصديرًا للهجرة غير الشرعية والتي يصل عددها إلى ١٤ فرعًا.

برنامج "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا (THAMM)

تنفيذ برنامج "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا (THAMM)، والذي يتم بالتعاون بين وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج والاتحاد الأوروبي والحكومة الألمانية، وبالتنسيق مع الوكالات المنفذة وهي: منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والذي يعتمد على نهج شامل لإدارة هجرة اليد العاملة والتنقل على مستوى شبه إقليمي بما يدعم شبابنا ويساعدهم في إيجاد فرص للتدريب والتأهيل والعمل في ألمانيا.

التدريب من أجل التوظيف:

- جارٍ العمل على تعميم تجربة "التدريب من أجل التوظيف" لتشمل التعاون مع عدد من دول الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية؛ مما يسهم في سهولة اندماج الجاليات المصرية في مجتمعات الدول المضيفة على اختلافها والتعرف على ثقافتها وعاداتها وتقاليدها وتعلم لغاتها؛ للتغلب على أي تحديات قد تعوق مسيرة نجاحهم، وتعظيم الاستفادة من خبراتهم وإمكاناتهم.
- العمل على توسيع ثمار التعاون مع الجانب الألماني خاصة في موضوعات التدريب من أجل التوظيف؛ حيث تم تدريب وتأهيل عدد من العمالة المصرية، وتوفير فرص لهم في ألمانيا في عدد من الوظائف والمهن التي تدربوا عليها، ومنحهم فرص وعقود رسمية وموثقة للعمل بألمانيا.

منصة التعليم الإلكتروني "بداية ديجيتال"

أطلقت وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج وبرنامج الأغذية العالمي منصة التعليم الإلكتروني "بداية ديجيتال" في إطار المبادرة الرئاسية "مراكب النجاة" التي تهدف إلى زيادة الوعي حول مخاطر الهجرة غير الشرعية. وتوفر المنصة الجديدة دورات تدريب مهنية لبناء مهارات الشباب المصري والعمال المصريين العائدين من الخارج الذين فقدوا وظائفهم مؤخرًا بسبب جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، وستتولى الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري تقديم الدورات التدريبية باعتبارها أحد الشركاء الرئيسين لبرنامج الأغذية العالمي وشريكًا في هذه المبادرة.

الاستفادة من القوى الناعمة من المصريين بالخارج لدعم الدولة

انطلاقًا من المسؤولية المجتمعية لوزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج، وتنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية بدعم الفئات الأكثر احتياجًا، تم إطلاق عدة حملات لجمع تبرعات مادية وعينية لمصلحة مستشفى أبو الريش للأطفال، ومستشفى بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي بالمجان، وإطلاق مبادرة "أصدقاء مستشفى الأورمان من الخبراء المصريين في الخارج" بالأقصر على هامش افتتاح أكبر مؤتمر طبي لعلاج الأورام "الطيور المهاجرة"، فضلًا عن إطلاق وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج لمبادرة "مصر المنصورة" لدعم مركز الكلى والمسالك البولية بالمنصورة والترويج له عالميًّا كونه يتميز بكفاءة عالية ولا يقل أهمية عن أي مركز متخصص خارج مصر.

تبنت الوزارة حملة من المصريين بالخارج لدعم وتنمية قرية الروضة وبئر العبد ومستشفى العريش بشمال سيناء، فضلًا عن المشاركة في ماراثون "اطمن على نفسك" لتسليط الضوء على مخاطر فيروس "سي" والتوعية بطرق الوقاية وأهمية العلاج، بالإضافة إلى تنشيط السياحة الداخلية بمحافظة المنيا، ولدعم مستشفى السرطان بالأقصر، بالإضافة إلى زيارة وزيرة الهجرة السابقة نبيلة مكرم، مركز بهية للكشف المبكر وعلاج سرطان الثدي بالمجان، معلنة عن أنها ستكون سفيرة لمستشفى "بهية" في كل جولاتها الخارجية للمصريين المهاجرين بالخارج.

توحيد صفوف الكيانات المصرية بالخارج:

- نظمت الوزارة أول منتدى للمصريين في الخارج تحت شعار "في إجازتك بوطنك نشوفك ونسمعك" في ٣٠ يوليو ٢٠١٨، بحضور مسؤولي الوزارات المختلفة والجهات الحكومية؛ حيث شهد المنتدى نقاشًا موسَّعًا لسماع أفكار وأطروحات المشاركين، والإعلان عن إجراءات مهمة بالتعاون مع الوزارات المعنية.
- عقدت وزارة الهجرة المؤتمر الأول للكيانات المصرية بالخارج عام ٢٠١٩، بحضور ٥٥ كيانًا من ٣٣ دولة بإجمالي ١١ جلسة وورشة عمل تناقش محاور يأتي في طليعتها الخدمات الحكومية، والتي تم وضعها بناءً على الطلبات والشكاوى والاستفسارات التي ترد إلى وزارة الهجرة من خلال تواصلها مع المصريين بالخارج، ثم المؤتمر الثاني للكيانات المصرية بالخارج عام ٢٠٢١.
- تم تنظيم المؤتمر الثاني للكيانات المصرية بالخارج بمشاركة ٤٠٠ مشارك، و٣٣ كيانًا مصريًّا بالخارج من ١٨ دولة حول العالم.

خدمات ومميزات مقدمة للمصريين بالخارج:

حرصت وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج، على تقديم عدة خدمات للمصريين في الخارج، واستهدفت الوزارة من خلال هذه الخدمات التسهيل عليهم من خلال التالي:

- العمل على إصدار أول تطبيق إلكتروني للمحفزات الاستثمارية وخدمات المصريين بالخارج؛ حيث تم توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢٢، بشأن تطوير أول تطبيق إلكتروني للمصريين بالخارج يضم جميع المحفزات الاستثمارية والمزايا التي يتم تقديمها للمصريين بالخارج من جهات الدولة كافة، ويشمل جميع الخدمات الرقمية المقدمة للمصريين بالخارج؛ حيث يتضمن إنشاء الأنظمة والتطبيقات بشكل جذاب وسهل الاستخدام، ويتميز بخصائص الذكاء الاصطناعي، ويتيح تقديم خدمات بوابة مصر الرقمية للمصريين العاملين بالخارج.

- التعاون مع البنك المركزي والبنوك الوطنية لإصدار الشهادات الدولارية بعائد تنافسي مرتفع والتحفيز على فتح حسابات دولارية.

- قيام البنك الأهلي المصري وبنك مصر برفع قيمة الفائدة على الشهادات الدولارية، واعتماد طرح الشهادات الاستثمارية الدولارية ذات العائد المرتفع (بلغت ٧٪ و٩٪) من خلال البنوك الوطنية.

- توفير تذاكر طيران مخفضة للمصريين في الخارج؛ حيث تم التعاون مع وزارة الطيران المدني، لطرح عروض خاصة لتذاكر طيران مخفضة للأسر المصرية في الخارج عبر الشركة الوطنية "مصر للطيران"، وجاء برنامج التخفيضات بمنح الزوجة ٢٠٪ تخفيضًا، ومنح الأبناء لسن ١٥ سنة تخفيضًا يصل إلى ٣٣٪ من سعر التذكرة لأغلب أيام السنة دون فترة الذروة لوجود حجوزات مسبقة بها، وذلك للمرة الأولى التي يتم بها إقرار المزايا والتخصيصات للمصريين بالخارج من الناقل الوطني شركة مصر للطيران مقابل الدفع بالدولار.

- تقديم تخفيضات للطلاب العائدين لاستكمال دراستهم في الصين، بعد انتهاء كورونا.

- الترويج للاستثمار في العقار المصري

- إقامة عدة معارض عقارية بمختلف دول العالم تحت رعاية وزارة الهجرة وبالتنسيق مع وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية، والتي كان آخرها النسخة الثامنة من معرض "عقارات النيل" بالرياض في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٤.

- بالتعاون مع وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية تم طرح مرحلة تكميلية للمرحلة الثامنة بمشروع " بيت الوطن" (أراضي المصريين المقيمين بالخارج)؛ وذلك لاستيعاب طلبات الحاجزين في المشروع ورغبات الكثيرين منهم في طرح مناطق مميزة، والاستفادة بأكبر قدر من التحويلات الواردة بالعملة الأجنبية.

- التنسيق مع وزارة الإسكان لاستمرار طرح وحدات سكنية وأراضٍ للمصريين بالخارج بشكل دائم من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة وهيئة المجتمعات العمرانية، يتضمن مختلف طروحات ومشروعات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

- التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للموافقة على استثناء أعضاء هيئة التدريس الذين تخطوا مدة ١٠ سنوات من الإجازة، وتمت الموافقة على مد إجازاتهم لمدة عام آخر.

إطلاق حملة توعية باسم "اعرف حقك واطمن" بالتعاون مع المملكة العربية السعودية

إطلاق حملة توعية موسعة باسم "اعرف حقك واطمن" بالتعاون مع الملحق العمالي السعودي بالقاهرة تستهدف المصريين المغادرين للعمل والمقيمين بالمملكة العربية السعودية لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، وفقًا لقانون العمل بالمملكة، في إطار دور وزارة الهجرة لرعاية المصريين بالخارج وفي إطار تأهيل وتوعية هجرة الأيدي العاملة للأسواق الخارجية، وتفعيلًا لآلية التعاون المباشر بين وزارتي الهجرة المصرية ووزارة الموارد البشرية بالمملكة العربية السعودية.

بروتوكولات تعاون ومبادرات متنوعة

١- بروتوكول تعاون بين وزارة الهجرة ومؤسسة مصر بلا مرض

تم توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج ومؤسسة مصر بلا مرض للرعاية الصحية، لتقديم خدمات طبية للفئات المستهدفة، بهدف إدماج الأطباء المصريين بالخارج في دعم جهود الدولة لتقديم خدمات صحية للمواطنين بالمحافظات والقرى الأكثر احتياجًا في إطار تنفيذ المبادرتين الرئاسيتين "مراكب النجاة" و"حياة كريمة"، وتقديم الدعم الطبي بالمجان من خلال تيسير القوافل الطبية والعيادات المتنقلة، وتوفير الطاقم الطبي وإعداد برامج توعية طبية بالمجان للقرى والمحافظات؛ للارتقاء بالخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.

٢- بروتوكول تعاون بين وزارة الهجرة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تم توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الهجرة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإطلاق أول تطبيق إلكتروني للمصريين بالخارج يضم كافة المحفزات الاستثمارية والمزايا التي يتم تقديمها للمصريين بالخارج من كافة جهات الدولة، وإتاحة وتسهيل الوصول للخدمات المقدمة لهم، وتوفير جميع الامتيازات المُقدمة من مختلف الجهات الحكومية عبر المنصات الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول.

٣- برتوكول تعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان

لحل أزمات المواطن المصري بالخارج، وإنشاء دراسة كاملة لحل مشكلاته.

٤- بروتوكول تعاون بين وزارة الهجرة ووزارة التجارة والصناعة

بشأن إعداد أفكار لمشروعات تنموية مشتركة تهدف إلى تنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية من الشباب المصري في المجالات الداعمة لسوق العمل ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالمحافظات وخاصة التي تنتشر بها ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

٥- إصدار أول وثيقة تأمين للمصريين العاملين في الخارج

لتوفير الحماية التأمينية للمصريين خارج الوطن، بالتنسيق مع هيئة الرقابة المالية بجانب وزارة الداخلية والاتحاد المصري للتأمين وبمشاركة الجمعية المصرية لتأمين السفر للخارج.

مبادرة ساعة مع الوزيرة

تم إطلاق مبادرة "ساعة مع الوزيرة" والتي أثمرت عن عقد اجتماعات افتراضية مع أكثر من (٤٥) جالية مصرية على مستوى العالم في مختلف القارات؛ بهدف فتح قنوات اتصال مباشرة مع الجاليات المصرية في كافة أنحاء العالم؛ حيث تم التطرق إلى الامتيازات والتيسيرات والمحفزات التي تقدمها الدولة المصرية لأبنائها، والوقوف على أهم المشكلات والتحديات التي تواجه المصريين في كل دولة.

٦- الترويج للعقار المصري

تم افتتاح النسخة الثامنة من معرض "عقارات النيل" بالرياض في المملكة العربية السعودية، والذي يحمل شعار "استثمر في مصر.. استثمر في المستقبل" والذي تنظمه شركة "إكسبو ريبابليك"، بمشاركة رئيس مجلس إدارة شركة العاصمة الإدارية وكبار مطوري القطاع العقاري.

٧- صوتك مسموع.. تلقي الشكاوى والاستفسارات من المصريين بالخارج

خصصت وزارة الهجرة خطًّا ساخنًا لتلقي الشكاوى من المصريين في الخارج، وكانت تستقبل كافة الشكاوى على صفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وحرصت على التعامل مع أبرزها.

٨- تدعيم العلاقة بين العلماء المصريين بالخارج، وربطهم بوطنهم

للاستفادة من خبراتهم المُتميزة في مختلف المجالات، بجانب حل مشكلة الأساتذة الحاصلين على إجازات للعمل بالخارج واستنفدوا السنوات المسموح بها قانونًا، لمنحهم مهلة عام لتوفيق الأوضاع.

٩- "نورت بلدك".. المصريون العائدون المتضررون من أزمة كورونا

أطلقت وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج مبادرة "نورت بلدك"، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، لتكوين قاعدة بيانات دقيقة تتضمن المعلومات الرئيسة عن العائدين من الخارج والمتضررين إثر جائحة كورونا، والمهن التي يمتهنونها والمهارات المتوفرة لديهم، مما يساهم بشكل مباشر في توفير البرامج التدريبية المتلائمة مع مهارة وكفاءة كل منهم وتعزيز تلك المؤهلات، بما يساعد في خلق فرص عمل مناسبة لهم والاستفادة من مهاراتهم في مجموعة من البرامج التي تساعد على التنمية الشاملة، في إطار خطة الدولة للاستثمار في العنصر البشري.

١٠- مبادرة "مصرية بـ ١٠٠ راجل"

تهدف لتنفيذ استراتيجية وزارة الهجرة لربط المصريين بالخارج بوطنهم الأم والدفاع عنها خارجيًّا، وإشراك نماذج من المرأة المصرية بالخارج في دعم القضايا الوطنية للدولة المصرية؛ تقديرًا لدور المرأة المصرية بالخارج؛ تلبية لرغبة عدد كبير من المصريات بالخارج لدمج المصريات بالخارج ضمن مبادرة "أصلك الطيب" المعنية بمشاركة المصريين بالخارج في تطوير القرى المصرية.

١١- العمل على خلق قنوات اتصال مستدامة بين شباب المصريين الدارسين بالخارج وبين وطنهم مصر

من خلال مركز وزارة الهجرة للحوار لشباب المصريين الدارسين بالخارج "MEDCE" ، ودمجهم في خطط التنمية الوطنية، بجانب دورهم المهم في الترويج للدولة المصرية بالخارج والتصدي للشائعات والأفكار المغلوطة.

١٢- "الاستراتيجية الوطنية لشباب الدارسين بالخارج"

جاءت لخلق مكون رئيس لجميع الفعاليات والأنشطة التي تنظمها الوزارة لأبناء الدارسين بالخارج، وكذلك إنشاء مظلة واحدة تجمع أبناء المصريين المغتربين لربطهم بوطنهم؛ حتى لا ينقطعوا عنه، ويشاركوه في خطة البناء والتنمية.

تم إطلاق مركز وزارة الهجرة للشباب المصريين الدارسين بالخارج في يناير ٢٠٢١، ليعمل كمظلة حوارية ومعرفية خاصة بشبابنا في الخارج. جاءت فكرة إنشاء المركز لتشجيع استدامة التواصل والحوار بين الدارسين المصريين بمختلف دول العالم وبين الوزارة.

١٣- مبادرة "اتكلم عربي" تمتد للمستوى الإقليمي لمواجهة حرب طمس الهوية

هي مبادرة أطلقتها وزارة الهجرة للحفاظ على الهوية المصرية وربط شباب المصريين بالخارج بالوطن، ليجيدوا التحدث باللهجة المصرية، فلا يشعرون بالاغتراب عند التحدث مع أقرانهم أو أقاربهم.

حظيت المبادرة برعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، لتكون إحدى المبادرات القومية، وقد كلَّف السيد الرئيس وزارة الهجرة بالعمل على البث المباشر للأحداث المصرية المهمة (سياسية، رياضية، ثقافية وفنية...)، وبث المعلومات الصحيحة الخاصة بالشأن المصري، وكذلك التذكير والتعريف بالمناسبات الوطنية والدينية وتوقيتاتها، وذلك فضلًا عن دعم منظمة اليونيسكو والبرلمان العربي ومجمع اللغة العربية لها.

ومؤخرًا، أطلقت وزارة الهجرة بالتعاون مع شركة دار نهضة مصر للنشر التطبيق الإلكتروني "اتكلم عربي" كأول تطبيق إلكتروني على الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية لتعليم اللغة العربية يستهدف الأجيال المصرية الناشئة بالخارج.

الأسباب الجذرية لانخفاض تحويلات العاملين بالخارج

بعد القيام بإجراء شرح تفصيلي عن أهم المؤشرات الإحصائية والبيانية بداعي عرض مشكلة تراجع تحويلات العاملين بالخارج، كذلك مجهودات الدولة وما وفرته من مبادرات وتحفيزات بهدف ربط المصريين بالخارج بجذورهم وذلك بشكل مباشر وغير مباشر، فإن الأرقام أثبتت تراجعًا كبيرًا في حجم الواردات خاصة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، الذي انخفضت فيه قيمة التحويلات بنحو ٣١٪ ما يعادل نحو ١٠ مليارات دولار. والسؤال بعد الاعتراف بالمشكلة رقميًّا، ما الأسباب الجذرية التي أدت إلى انخفاض تحويلات العاملين بالخارج إلى مصر؟ وفيما يلي أهم تلك الأسباب نذكرها كالتالي:

أول أسباب انخفاض تحويلات العاملين في الخارج هو انخفاض ثقة العاملين في الخارج بالسياسات والمبادرات المصرية؛ وذلك نتيجة عدم تحقيق عدد من المبادرات السابقة للعاملين بالخارج للنجاح المأمول منها، على سبيل المثال مبادرة أراضي بيت الوطن، وهذا الأمر أثَّر بشكل كبير على توجه المصريين نحو أي مبادرة جديدة، ومبادرة استيراد السيارات من الخارج بدون جمارك أو رسوم، فعلى الرغم من شروط المبادرة المتميزة لم تحقق المرجو منها وذلك في ثوبها الأول خلال عام ٢٠٢٢، إذ كان من المتوقع أن تكون الحصيلة الدولارية من المبادرة ٢,٥ مليار دولار، إلا أن ما تم تحصيله هو مبلغ يقدر بنحو ٩٠٠ مليون دولار فقط، أي ٣٦٪ فقط من المتوقع تحصيله.

انخفاض ثقة المصريين في تحركات سعر صرف الجنيه؛ إذ لم يعُد واضحًا إلى أين يتجه سعر العملة المصرية، حيث يُتداول سعر الدولار الرسمي في البنوك عند نحو ٣٠,٧٥ جنيهًا وفي السوق الموازية بين ٤٨ إلى ٥٠ جنيهًا، وفي العقود الآجلة لعام واحد عند ٤٤,٥ جنيهًا، وقد كان للقرارات المتتالية لتعويم الجنيه المصري مقابل العملة الأجنبية منذ شهر مارس في العام الماضي ٢٠٢٢ وحتى شهر يناير في العام الحالي ٢٠٢٣، أثر ملحوظ في انخفاض تحويلات العاملين من النقد الأجنبي إلى مصر.

السوق الموازية غير الرسمية للعملة الأجنبية؛ حيث يكون سعر الدولار فيها أعلى من سعر الرسمي؛ مما جعل الكثير من المصريين بالخارج يفضلون التحويل عبر السوق الموازية وخارج البنوك لحين تعادل سعر الصرف في السوق الرسمية مع السوق الموازية.

هناك تحويلات للعملة الأجنبية من الخارج تتم بطريقة تعرف بالمقاصة، وهي أن يقوم من يريد تحويل العملة الأجنبية إلى مصر من العاملين بالخارج بتسليم المبالغ النقدية لشخص (سمسار أو تاجر عملة) في ذات الدولة الموجود بها على أن يقوم شخص آخر في مصر تابع لمن تسلم الدولارات في الخارج (تاجر العملة) بتسليم عائلة المواطن المصري المغترب مقابل هذا المبلغ من العملة الأجنبية في مصر بالجنيه بسعر أعلى من السعر الرسمي، وهذه التحويلات لا يمكن رصدها من قبل البنك المركزي المصري أو أجهزة الدولة الرسمية.

تخوف الكثير من المصريين بالخارج من تحويل مدخراتهم إلى العملة المحلية التي تنخفض قيمتها باستمرار، خاصة وأن إجراءات التعويم لم تشهد تحريرًا كاملًا لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار، إذ يفضل المغتربون الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة الأجنبية بالخارج لأطول فترة ممكنة توقعًا لاستمرار ارتفاع الدولار مقابل الجنيه المصري مع استمرارهم في إرسال المبالغ التي تغطي النفقات الضرورية لعائلتهم داخل مصر.

بعض المستوردين والتجار أقاموا مراكز لتجميع العملة بالدول الخليجية، أكبر مصدر لتحويلات المصريين العاملين بالخارج، من أجل تسوية صفقات تجارية لديهم.

انخفاض مصادر الدخل والرواتب لأعداد كبيرة من العمالة المصرية بالخارج سواء للعمالة العائدة أو المستمرة في العمل بالخارج وبالتالي حدث انخفاض مباشر في حجم تحويلاتهم إلى مصر.

ارتفاع معدلات التضخم عالميًا كواحد من أهم تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية التي أدت إلى ارتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للمصريين بالخارج، وبالتالي زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي الشهري، وهو ما يؤثر سلبًا على قدراتهم الادخارية وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق لديهم، وبالتبعية يخفض هذا الأمر من حجم تحويلاتهم النقدية إلى البنوك المصرية.

اتجاه بعض الدول الخليجية إلى تغيير سياساتها التشغيلية والاعتماد على مواطنيها في شغل بعض الوظائف بعدد من القطاعات وإعداد خطط لتشجيع القطاع الخاص على توطين الوظائف به والاستغناء عن العمالة الوافدة.

تسريح أعداد كبيرة من المصريين العاملين بالخارج نتيجة تداعيات أزمة فيروس كورونا، وتوقف شركات عديدة عن العمل في دول الخليج.

التأخر في التفعيل والترويج الكافي لمنصة (كلم مصر) حتى الآن، فهي منصة إلكترونية تهدف إلى لم شمل المصريين المغتربين في جميع أنحاء العالم، وذلك بهدف سهولة التواصل معهم وتقديم خدمات تتلاءم مع طبيعة دخلهم وعملهم ورفع الوعي لديهم باستثمار مدخراتهم بالوطن.

ثقافة العامل نفسه وأسلوب العمل وجغرافيا توزيع العاملين المصريين بالخارج، فمعظمهم في دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر).

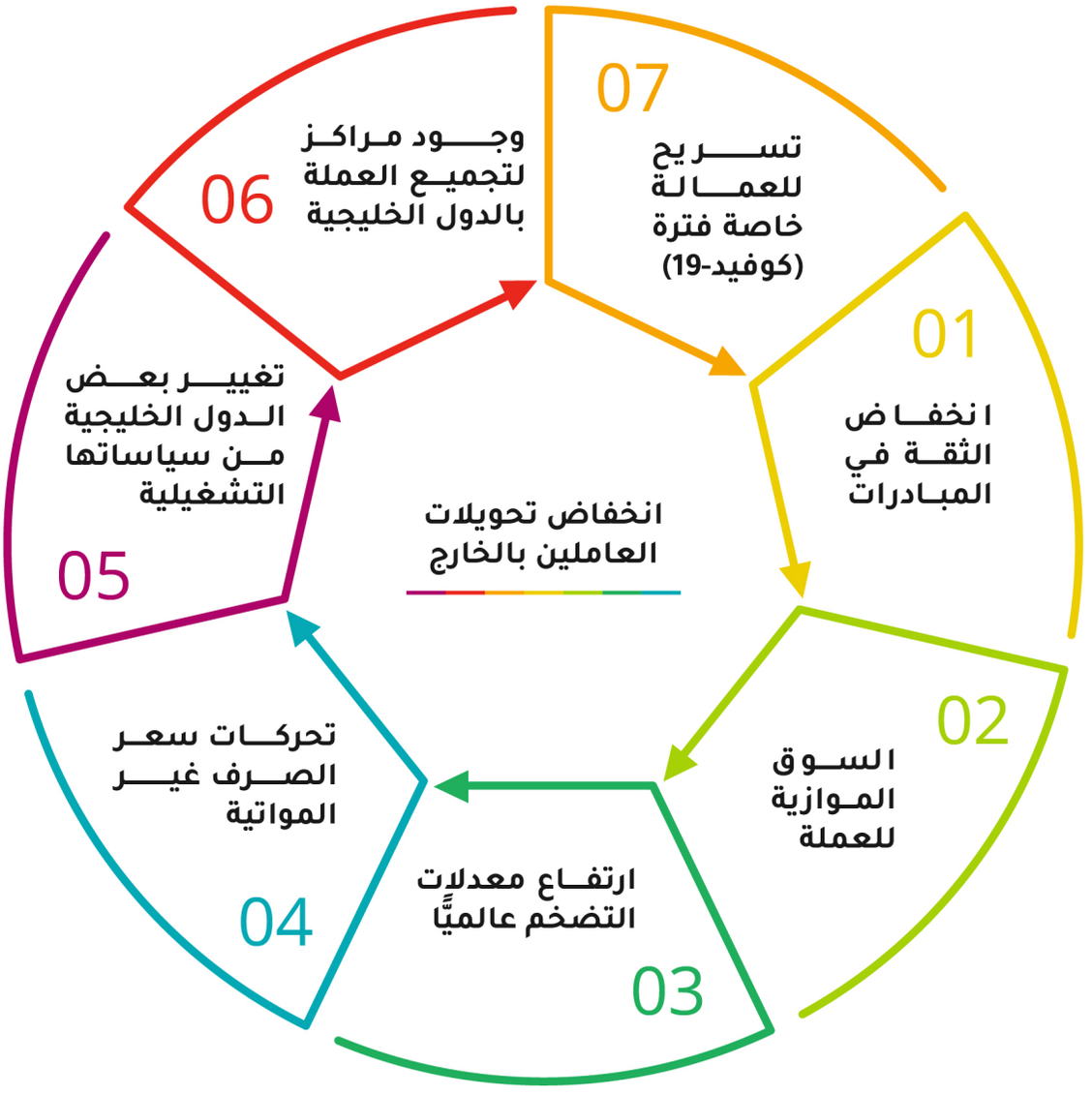

المصدر: إعداد فريق العمل بعد الاطلاع على عدة مراجع

فرص وإجراءات تعزيز تحويلات العاملين بالخارج

بعد دراسة مستفيضة لأهم الأسباب والتحديات التي أدت إلى انخفاض تحويلات العاملين بالخارج بنسبة بلغت حوالي ٣١٪ بالنسبة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، نقدم فيما يلي مجموعة من التوصيات والإجراءات المقترحة من فريق العمل الهدف منها هو محاولة إيجاد حلول جذرية للمشكلة محل الدراسة، وقد تم مراعاة أن تكون السياسات المقترحة أصيلة المضمون قابلة للتطبيق بأقل تكلفة ممكنة مقارنة بالعائد والناتج الذي سوف يتحقق من التطبيق.

إعادة الثقة بين العاملين بالخارج والسلطات التنفيذية في مصر

إذا كنا نريد أن نصنع فرقًا في تعزيز تحويلات العاملين بالخارج وزيادة انتماء جيل الشباب لبلده، فإنه يجب أولًا وقبل أي مقترح العمل على إعادة الثقة بين العاملين بالخارج والسلطات التنفيذية المصرية، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التالي:

- تعديل صيغة العقود في أي مبادرة بين العاملين بالخارج (كطرف أول) والمؤسسات الحكومية (كطرف ثاني) مستقبلًا، لتصبح الشروط والأحكام ملزمة للطرفين وليس لطرف واحد، وذلك نتيجة عدم تحقيق عدد من المبادرات السابقة للعاملين من الخارج للنجاح المأمول منها، على سبيل المثال مبادرة بيت الوطن، ومبادرة إعفاء سيارات العاملين بالخارج من الجمارك والتي لم تحقق سوى ٣٦٪ من المستهدف منها (المبادرة في ثوبها الأول كان المستهدف منها ٢,٥ مليار دولار، بينما ما تم تحقيقه ٩٠٠ مليون دولار فقط).
- من ضمن مقترحات التعديل في صيغة العقود هو تحديد المدد الزمنية لتنفيذ كل مرحلة من مراحل عمر المشروع، على سبيل المثال إذا كان المشروع هو أحد مشروعات الإسكان فيتم تحديد فترة زمنية لبداية عملية البناء، وتوصيل المرافق، وشبكة الطرق، والتشطيب الخارجي للمبنى السكني، والتشطيب الداخلي للوحدات... وهكذا.
- توفير الضمانات الكافية للعاملين بالخارج بشأن تنفيذ ما جاء بالعقد، على سبيل المثال: في حالة مخالفة الطرف الثاني لبنود العقد والمراحل المعلنة سابقًا للتنفيذ، يتم إعفاء الطرف الأول من دفع قسط، في حالة استمرار عدم الالتزام يتم الإعفاء من ٣ أقساط متتالية، وذلك دون حاجة الطرف الأول إلى اللجوء للقضاء.
- أن تكون هناك جهة مستقلة (طرف ثالث) هدفها هو ضمان التزامات الطرفين من العقد، وذلك من أجل أن يتمكن المواطن المغترب، خاصة الأم المعيلة المغتربة، من متابعة تنفيذ مراحل المشروع.
- توفير جهة تواصل على مدار الساعة للرد على استفسارات المشتركين في أي مبادرة.
- تعديل الدور الحكومي من مجرد تنظيم الأعمال إلى تيسير تلك الأعمال.

تقديم سعر تشجيعي للعملة الأجنبية بالنسبة لتحويلات العاملين بالخارج

شئنا أم أبينا فإنه يوجد أكثر من سعر للعملة الأجنبية، وذلك يُعد أحد الأسباب المهمة لعزوف وعدم ثقة العاملين بالخارج في استخدام القنوات الرسمية لإجراء التحويلات المالية إلى ذويهم داخل الوطن، خاصة إذا كانت الأسرة بدون عائل سوى الأم، إذ ستكون هذه الأم حريصة على تحقيق أقصى استفادة ممكنة مما تمتلك من عملة صعبة.

وبناء عليه، نقترح -كإجراء مؤقت لحين عودة الثقة بين العاملين بالخارج واستقرار سعر الصرف- قيام الجهات المسؤولة (وزارة

المالية والبنك المركزي المصري) بوضع تصور لتعديل سعر التحويل الوارد من المقيمين بالخارج ليكون بين السعر الرسمي المتداول داخل الاقتصاد المصري وبين سعر السوق الموازية، بالإضافة إلى منح العاملين بالخارج عددًا من الامتيازات الأخرى وذلك في مقابل تكلفة فرصة بديلة نتيجة التحويل بسعر أقل من السعر في السوق الموازية، على سبيل المثال:

- تذاكر طيران بأسعار مخفضة.
- رحلات سياحية داخل مصر بأسعار مميزة.
- ليلة فندقية هدية بالفنادق المجاورة للمطار.
- وثيقة تأمين على الحياة.
- معاش مكمل بعد سن التقاعد.
- مكافأة نهاية الخدمة بالجنيه المصري، بخلاف مكافأة نهاية الخدمة من جهة العمل بالعملة المحلية للبلد المضيف للمغترب، وغيرها من الاقتراحات التي يمكن أن تعزز مناخ الثقة للعاملين بالخارج.

ملحوظة: السعر التشجيعي للعملة الأجنبية، أو سعر الصرف المميز لتحويلات العاملين بالخارج، إحدى أهم الأدوات التي يرى فريق العمل ضرورة اللجوء إليها في الأمد القصير، خاصة وأن أي فرد يسعى إلى تعظيم العائد من مدخراته خاصة في أوقات الأزمات مثل التي نعيشها هذه الفترة من ظروف تضخم وحروب، كذلك بسبب وجود سعرَيْ صرف بالفعل للعملة الأجنبية.

إصدار أوراق مالية بالبورصة المصرية حصريًا وبأسعار مميزة للعاملين بالخارج

تشجيع العاملين بالخارج من الاستثمار في البورصة المصرية عن طريق الإعلانات المحفزة وجهود ممثلي شركات الوساطة ومديري الاستثمار، لاستعراض أهم الفرص الاستثمارية التي تتيحها سوق الأوراق المالية المصرية للمصريين بالخارج، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التالي:

- طرح شركات وطنية لتداول أوراقها بالبورصة كاكتتاب جديد بالسوق الأولية، على أن تكون الأولوية في الشراء بالعملة الأجنبية من المقيمين بالخارج.
- كذلك يمكن طرح أوراق مالية في السوق الثانوية بأسعار أقل من سعر السوق، ما دام يتم شراء تلك الأسهم بالعملة الأجنبية من تحويلات العاملين بالخارج.
- نقترح أيضًا أن تتم توزيعات الأرباح بالعملة الأجنبية ما دام تم دفع سعر الورقة المالية بالعملة الأجنبية منذ البداية.
- يكون المسؤول عن طرح الشركات في البورصة هو هيئة سوق المال بالتنسيق مع مجلس الوزراء؛ وذلك بهدف الترويج للشركات الوطنية ذات الملاءة الاقتصادية المتميزة، على سبيل المثال: شركة صافي، وطنية، بنك القاهرة، وغيرها من المؤسسات التي يمكن طرحها سواء للاكتتاب (سوق أولية) أو زيادة رأسمالها أمام المصريين بالخارج، ويعتبر الهدف ذا طابع اقتصادي (تحويلات بالدولار واستثمار في شركات مدرة للربح)، كذلك فإن الهدف اجتماعي لربط الجسور مع حوالي ١٣ مليون مصري بالخارج.

ملحوظة: الأوراق المالية المصرية لا تحتاج إلا إلى الترويج الفعال لها في الخارج، خاصة وأن سعرها متواضع جدًّا مقارنة بأسعار الأوراق المالية بالأسواق المالية العالمية الأخرى؛ لذا فقد يكون قد آن الأوان لقيام شركات السمسرة بدور أكثر فاعلية في إدارة استثمارات الأفراد خارج مصر سواء في الأدوات المالية قصيرة الأجل، أو طويلة الأجل، أو محافظ الاستثمار.

مبادرة تسوية الموقف التجنيدي

تلقت وزارة الخارجية المصرية ووزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج طلبات عديدة من المواطنين بالخارج حول إمكانية تسوية أوضاعهم التجنيدية نظرًا لتردد بعض من المواطنين في العودة إلى أرض الوطن وعدم إمكانية المغادرة مرة أخرى بسبب عدم التصريح لهم بالسفر كونهم مطلوبين للخدمة العسكرية أو عدم إنهاء موقفهم التجنيدي، وحرصًا من الدولة المصرية على تقديم جميع التيسيرات لأبناء الوطن بالخارج وتحقيق استقرار الحالة الاجتماعية لهم سواء في (العمل – الدراسة – العلاج – ...)؛ فقد قررت الدولة المصرية كمبادرة منها أن يتم تلقي طلبات تسوية المواقف التجنيدية بشكل نهائي ممن حل عليهم الدور في سن التجنيد اعتبارًا من سن (١٩ عامًا) وحتى سن (٣٠ عامًا)، وكذا ممن تجاوزوا سن (٣٠ عامًا) لتسوية موقفهم التجنيدي طبقًا للموقف، كما تم تحديد مبلغ ٥٠٠٠ دولار أمريكي يتم سداده لصالح حساب التسوية ببنك مصر.

وقد وقفنا على عدد من المشكلات التي قابلت تسوية الموقف التجنيدي للشباب، وقدمنا بعض الحلول والإجراءات لتفاديها، سنوضحها فيما يلي:

المشكلة (١)

عدم القدرة على إجراء تسوية الموقف التجنيدي لفئة الشباب العاملين بالخارج.

السبب

- وجود شرط إقامة ٣ أشهر قبل فتح حساب بنكي لدى أحد البنوك بالخارج.
- وجود حدود على التحويلات إلى الخارج من الأجانب.
- قيام بعض الدول التي يظهر لديها ضغط تحويلي على أحد الحسابات بعينها (حساب التسوية) بإغلاق التحويلات بشكل مؤقت TEMPORARY LOCKED إلى هذا الحساب.
- هناك دول تمنع فتح حساب للأجانب بدون موافقة من جهة العمل وذلك لغير المقيمين، أو لمن هم في سن أقل من ٢١ عامًا.

المقترح

السماح لعائلة الشاب في مرحلة التجنيد (من سن ١٩ حتى ٣٠ فما فوق) بالسداد بالنيابة عنه مبلغ التسوية سواء كان خصمًا من حساب الأم المعيلة أو الأب أو حتى الزوجة أو أي فرد آخر من أفراد الأسرة.

الإجراء

ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التعديل على إجراءات تسوية الموقف التجنيدي بربط الرقم المرجعي المسجل على وزارة الخارجية بالرقم المرجعي للتحويل وليس بالرقم القومي لمن هو في سن التجنيد، وذلك سيؤدي بالتأكيد إلى سهولة في التنفيذ، خاصة وأن بعض المصريين متزوجون أجانب مسموح لهم من قبل أنظمتهم المصرفية بإجراء أي تحويل للخارج دون قيود أو شروط كالقيود المفروضة على تحويلات العاملين بالخارج من غير المواطنين الأصليين.

مبادرة تسوية الموقف التجنيدي- تابع

المشكلة (٢)

مبلغ الـ ٥٠٠٠ دولار أو يورو قد يكون كبيرًا لبعض الأسر خاصة إذا كانت الأم هي المعيلة الوحيدة للأسرة، بالإضافة إلى أنه قد يكون لديها أكثر من شاب في مرحلة التجنيد (من سن ١٩ وحتى ٣٠ عامًا فما فوق)؛ لذا فإن المرأة قد تكون مضطرة أن تدفع مبلغ ١٠ آلاف دولار للقيام بالتسوية بالنيابة عن أولادها وهو ما يعادل بالجنيه المصري أكثر من ٣٠٠ ألف جنيه مصري (بالسعر الرسمي،) أيضًا قد يكون الشاب لا يزال بدون عمل، أو حتى متوسط دخله أقل من قدرته على دفع مبلغ التسوية مرة واحدة.

السبب

مبلغ التسوية قد يكون مبالغًا فيه بالنسبة لبعض الأسر.

المقترح

السماح بالسداد بالتقسيط، وذلك يتم عن طريق التنسيق بين كلٍّ من البنك المركزي المصري ووزارة المالية ووزارة الخارجية المصرية، وذلك سيؤدي إلى تخفيف الضغط المالي على الأسر المصرية، خاصة إذا كانت الأم هي المصدر الوحيد لدخل الأسرة

الإجراء

يمكن سداد مبلغ التحويل بأقساط شهرية ولمدة ٥ أشهر، على أن يتم احتساب العائد أو الفائدة طبقًا للفائدة المعلنة من البنك المركزي في حينه، ويتم التحويل الشهري على حساب بنك مصر ولمدة ٥ أشهر، على أن يتم تحميل الفائدة مع القسط مقسمة على تلك الأشهر الخمسة، أو فتح حساب بالدولار لدى أي من البنوك المصرية، مع إجراء الخصم الشهري من الحساب مباشرة لصالح حساب تحت التسوية.

مبادرة تسوية الموقف التجنيدي- تابع

المشكلة (٣)

بسبب عدم تسوية الموقف التجنيدي لعدد كبير من الطلاب والعاملين بالخارج أو أبناء العاملين بالخارج، فقد يتم منع تلك الأعداد من السفر إلى خارج مصر والعودة إلى البلد المضيف، أو الامتناع حتى عن الرجوع إلى أرض الوطن، وذلك لما قد يتعرضون له من مساءلة أمنية عن الموقف الحالي للتجنيد.

السبب

- عدم القدرة على دفع مبلغ التسوية في حينه.
- بلوغ الشاب سن التجنيد خلال فترة الإجازة في أثناء زيارته إلى مصر.

المقترح

مد فترة التسوية.

الإجراء

يتم التنسيق بين وزارة الدفاع المصرية ووزارة الخارجية، بمد مبادرة تسوية التجنيد للعاملين بالخارج لفترة أخرى والإعلان عن ذلك للجمهور والسفارات والقنصليات المصرية بالخارج.

في البداية كانت فترة المبادرة من ١٤ أغسطس إلى ١٣ سبتمبر ٢٠٢٣، ثم تم مد فترة الاستفادة من المبادرة من ١٤ سبتمبر إلى ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣، ولأن المبادرة قد شهدت بالفعل إقبالًا كبيرًا من شباب المصريين العاملين أو الذين يدرسون بالخارج، فإنه كمقترح يمكن مدها أيضًا إلى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٤، خاصة بعد ضم الأعداد من الشباب فوق سن الـ ٣٠ عامًا من العاملين بالخارج داخل التسوية.

مبادرة تسوية الموقف التجنيدي- تابع

المشكلة (٤)

عدم القدرة على إجراء التحويل المالي الخاص بتسوية الموقف التجنيدي.

السبب

- عدم توافر حساب مصرفي لدى الشاب المصري العامل بالخارج أو لأحد من ذويه.

- الثقافة المالية الضعيفة لبعض الشباب من عدم الاستعانة بطرق التحويل أو الدفع.
- عدد من التسويات لم تتم نتيجة عدم الأخذ في الاعتبار العمولة الواجبة للبنوك في أثناء إجراء التحويل، وبالتالي فإن مبلغ التسوية لم يصل كاملًا.

المقترح

يمكن قبول مبلغ التسوية مضاف إليه مبلغ عمولة التحويل من قنصليات وسفارات ومكاتب التمثيل المصرية بالخارج مباشرة، وذلك بدون الحاجة إلى تحويل مصرفي أو توسيط البنوك في المعاملة من قبل المستفيدين، وبالتأكيد سيكون لهذا الإجراء مجهود إضافي على ممثلي سفارات وقنصليات مصر بالخارج، لكن ستكون مبادرة من وزارة الخارجية للتسهيل على عدد كبير من العاملين بالخارج والذين يرغبون في الاستفادة من المبادرة.

الإجراء

قيام المختصين بوزارة الخارجية بإجراء تحويل مجمع بشكل أسبوعي إلى الحساب المعني بالتسوية ببنك مصر، وذلك بعد استلام مبالغ التسوية من الشباب بشكل مباشر ونقدًا (كاش)، سيؤدي ذلك إلى التسهيل على شباب العاملين بالخارج، أو الأم المعيلة والتي ليس لديها خبرة مصرفية أو مالية كافية للتعامل مع أنظمة التحويلات.

٤- مبادرة تسوية الموقف التجنيدي- تابع

المشكلة (٥)

عدم استلام الموقف التجنيدي (شهادة التسوية بالإعفاء من التأجيل) في الوقت المناسب؛ مما قد يؤدي إلى منع الشباب في سن التجنيد (١٩ سنة فما فوق) من السفر إلى خارج مصر والعودة إلى البلد المضيف أو تخوفهم حتى من الرجوع إلى أرض الوطن، وذلك لما قد يتعرضون له من مساءلة أمنية عن الموقف الحالي للتجنيد.

السبب

وجود إجراءات قد تؤدي إلى تأخر استلام التسوية (الإعفاء من التجنيد)، في وقت مناسب على الرغم من إتمام الشباب في سن التجنيد تحويل المبلغ المطلوب، إذ إن إجراءات تسوية الموقف التجنيدي طبقًا للمواقع الرسمي لوزارة الخارجية تحتوي على عدد من الخطوات يتم تسجيل المدينة والدولة المقيم بها المواطن خارج أرض الوطن بالطلب على موقع وزارة الخارجية وذلك تمهيدًا لإرسال شهادة المعاملة التجنيدية في الحقيبة الدبلوماسية لاستلامها من القنصلية / السفارة بالخارج، ويؤدي ذلك إلى تأخر استلام تسوية الموقف التجنيدي، وخلال تلك الفترة قد يكون الشاب أنهى دراسته، أو تكون فترة الإقامة قد انتهت، أو اضطر إلى السفر لأي سبب من الأسباب.

المقترح

قيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة الدفاع المصرية بالاكتفاء بإرسال صورة ضوئية PDF من تسوية الموقف التجنيدي إلى القنصلية المصرية أو السفارة أو مكتب التمثيل الدبلوماسي إلى البلد المضيف دون الحاجة إلى انتظار الحقيبة الدبلوماسية.

الإجراء

- تقوم وزارة الخارجية بعد التنسيق مع وزارة الدفاع المصرية بتجميع شهادات الإعفاء من التجنيد للذين تمت الموافقة على تسوية موقفهم التجنيدي.
- يتم تصوير تلك الشهادات في صيغة مناسبة PDF.
- تقسيم التسويات طبقًا لكل بلد.
- إرسال بريد إلكتروني للسفارات والقنصليات المصرية مرفق به تسوية الموقف التجنيدي لمن تم قبول طلبهم.
- تقوم السفارة أو القنصلية المصرية عند استلام البريد الإلكتروني بطباعة وختم التسوية؛ مما يعطيها الصيغة الرسمية.
- تسليم الشهادات بمبنى السفارة مباشرة أو إرسالها بطرق الإرسال المعروفة إلى المستفيدين من تسوية الموقف التجنيدي.

هذا الإجراء يمكن أن يوفر الوقت والجهد والتكاليف لكافة الأطراف، كما يوفر أيضًا عنصر الأمان.

إصدار أوعية ادخارية مميزة بالعملة الأجنبية

استمرار البنك المركزي المصري في إصدار أوعية ادخارية متميزة خاصة للعاملين بالخارج على أن يتم ذلك بالتنسيق مع باقي البنوك المصرية مع توفير مميزات إضافية مثل الإعفاء من أي مصروفات إضافية أو عمولات مقابل تحويل المبالغ أو الحصول على الشهادات المصرفية المختلفة.

أما بخصوص الأم المعيلة والتي فقدت زوجها أو بسبب الطلاق وأصبحت هي مصدر الدخل الوحيد لأسرتها، كذلك شباب العاملين بالخارج (في سن أقل من ٢١ عامًا) فإننا نقترح أن تكون كل التحويلات منهم إلى مصر بدون أي عمولات تحويل، كذلك الإعفاء من مصاريف فتح الحساب، ويتم ذلك عن طريق أي إثبات رسمي تحتاج إليه البنوك صادر عن السجلات المصرية (شهادة وفاة الزوج، بيان الطلاق، الرقم القومي أو أي مُحرَّر آخر تحتاج إليه البنوك لإعفاء الأم والقاصر المميز من مصاريف فتح الحساب والتحويل من وإلى خارج مصر.

برامج للتمويل العقاري بالعملة الأجنبية

العمل على تنفيذ مبادرة عاجلة للتمويل العقاري بالعملة الصعبة من البنك المركزي بالتنسيق مع وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، كذلك بنك الإسكان والتعمير بمميزات وتسهيلات في عدد سنوات السداد ومقدم الحجز؛ وذلك ليستطيع جميع العاملين بالخارج الحصول على وحدات سكنية بفائدة قليلة وفترة تقسيط طويلة ما دام يتم سداد جدية الحجز والأقساط بالعملة الحرة، وذلك بعد إجراء التعديلات اللازمة على العقود بين العاملين بالخارج والسلطات التنفيذية، على أن تكون الأولوية في تخصيص الشقق السكنية للأم المعيلة العاملة بالخارج.

مبادرة استيراد السيارات من الخارج بدون رسوم أو جمارك

الهدف من المقترح هو إعادة تقييم مبادرة إعفاء سيارات العاملين بالخارج من الجمارك خاصة للأم المعيلة الوحيدة لأسرتها، حيث كانت وزارة المالية المصرية قد أطلقت في نوفمبر من العام ٢٠٢٢، مبادرة "تيسير استيراد سيارات المصريين في الخارج"، والتي تقوم على إعفاء السيارات المستوردة من الضرائب والرسوم مقابل وديعة في البنك المركزي بالعملة الأجنبية لمدة ٥ سنوات، تسترد بعدها بالجنيه المصري بسعر صرف وقت الاسترداد، وكانت الوزارة تستهدف من المبادرة جمع ما يصل إلى ٢,٥ مليار دولار، لكن الحصيلة الحقيقية هي نحو ٩٠٠ مليون دولار أي نحو ٣٦٪ من المستهدف. ولنجاح المبادرة وتحقيق المستهدف منها؛ يجب تطويرها بما يتناسب مع رغبات العاملين بالخارج، مع وضع آليات تنفيذ مرنة، مع العلم أن أهم سبب لعدم نجاح المبادرة هو وجود أكثر من سعر صرف، والتخوف هنا عند استرداد الوديعة الدولارية بالسعر الرسمي والذي قد يكون منخفضًا بشكل كبير عن الأسعار الموازية، فالمشكلة هنا هي الخوف من تآكل القيمة الحقيقية للنقود وقت الاسترداد، وكاقتراح من فريق العمل خاص للأم المعيلة (أرملة/ مطلقة) والعاملة بالخارج، فإننا نقترح التالي:

- السماح بحصول الأم (الأرملة/ المطلقة) على عائد من الوديعة، على أن يكون العائد بالجنيه المصري.
- السماح باستيراد سيارة أقدم من الموديل المحدد بالمبادرة، بمعنى آخر أقدم من موديل من ٢٠١٩ –٢٠٢٠.

الاستثمار في المورد البشري

يخلق الاستثمار في المورد البشري من خلال الإنفاق على التعليم والتعليم المهني والتدريب من أجل التوظيف، ثروة بشرية قادرة على إحداث فرق، فالدولة التي تتمتع بثروة بشرية متعلمة، تكون قادرة على تصدير كفاءات بأجر مرتفع تدر دخلًا قوميًّا يُسهم بشكل قوي في رفع مستويات النمو الاقتصادي للبلاد. وربما يكون قد جاء الوقت لتصدير رأس المال الفكري إلى الخارج، فقد لاحظنا في أثناء دراسة أسباب انخفاض عائدات العاملين بالخارج نوعية العامل نفسه وأسلوب العميل وجغرافيا توزيع العاملين المصريين بالخارج؛ فمعظمهم في دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر)، بينما مقارنة بالهند فإن معظم العاملين لديها بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وطبيعة عملهم تعتمد في الأصل على التكنولوجيا؛ لذا فإننا نحتاج إلى الاستثمار في التعليم والتدريب وإعادة النظر إلى التعليم المهني لضمان جودة المخرجات إلى سوق العمل، خاصة إلى خارج مصر.

الهند لديها من ٢٢ مليون مغترب إلى ٢٥ مليونًا (طبقًا لإحصائيات ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣)، وقد سجلت التحويلات الواردة من الهنود أعلى قيمة على مستوى العالم من قيم التحويلات الدولية والتي بلغت ١١٢,٥ مليار دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى تطور خصائص تلك العمالة والتي تتمتع بمهارات معرفية ممتازة (أطباء، مهندسين، مبرمجين)، بالإضافة إلى نجاح الدولة الهندية في تقديم عدة تسهيلات وحوافز للعاملين بالخارج للاستثمار في مجال البنية الصناعية الأساسية، بالمقارنة مع مصر طبقًا لآخر إحصائية عن عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، فإن عدد المغتربين بالخارج المصريين في حدود من ١٢ إلى ١٣ مليون مصري، وقيمة مبلغ التحويل الوارد عن نفس الفترة في حدود الـ ٢٢ مليار دولار، وبحسبة بسيطة فإن متوسط مبلغ التحويل للعامل المصري الواحد نحو ١٦٤٧ دولارًا، في حين يصل متوسط مبلغ التحويل للمغترب الهندي إلى ٤٤٨٠ دولارًا. ويعني ذلك ببساطة تفوق المغترب الهندي في قيمة مبلغ التحويل إلى البلد الأم بقيمة ٢٧٠٪ مقارنة بالمغترب المصري، وفيما يلي عدد من الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على مدى كفاءة العامل المصري:

- تطوير برامج التدريب والتأهيل لرفع كفاءة العاملين وزيادة إنتاجيتهم؛ مما يزيد مستقبلًا من دخلهم وتحويلاتهم.
- تسهيل وتوفير بيئة اقتصادية مستدامة في البلد الأصلي للعاملين بالخارج؛ مما يشجع على الاستثمار المستدام.

والبداية يجب أن تكون مع الأم المصرية عن طريق وسائل التدريب من أجل التوظيف، والمبادرات التثقيفية اللازمة ضد مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتسليط الضوء على المبادرات الداعمة لدور المرأة العاملة، مع الوسائل الأخرى التي اهتمت بدور المرأة.

إنشاء رابطة المصريين بالخارج EGYPTIANS ASSOCIATION

إن جميع الجهود الرامية إلى الاهتمام بالمرأة العاملة في الخارج هي في الأصل جهود تهدف إلى زيادة انتماء المرأة المصرية بجذورها المصرية، وبالتالي يعزز ذلك فيما بعد تحويلات العاملين بالخارج، والمقترح من طرفنا هو توفير (مؤسسة / نقابة / رابطة)، بحيث تأخذ الشكل القانوني طبقًا للقوانين والأحكام والشروط المنظمة في كل بلد توجد به تلك النقابة المقترحة، ودور تلك النقابة يمكن تلخيصه فيما يلي:

- العمل على تحديث بيانات الجالية المصرية المقيمة بكل بلد، من قنوات الاتصال والعناوين وأماكن العمل، محل الإقامة، وأي بيانات أخرى ضرورية.
- مساعدة الأسر الأكثر احتياجًا على توفير فرص العمل (خاصة الأم المعيلة بالخارج) والشباب.
- تقديم المشورة اللازمة للأسرة (الأم والطفل) في المجالات المختلفة، على سبيل المثال: التقديم على الدراسة، وأقرب مدرسة للطفل، وأقرب مدرسة لعمل الأم، وتعلم اللغة الأجنبية للبلد المضيف سواء بتحديد أماكن دراسة اللغة أو العمل التطوعي من جانب الأعضاء القدامى بالجالية المصرية من الرابطة.
- توفير معاش تكميلي لمن بلغ من الجالية المصرية سن التقاعد (وبخاصة الأم المعيلة)، وكذلك مكافأة نهاية الخدمة، وأيضًا العمل على توفير فرص وظيفية لمن فقد وظيفته لأي سبب، أو لمن يرغب بالعمل بعد سن التقاعد، أو حتى لمن يرغب في إيجاد عمل إضافي، كذلك الباحثين الجدد عن الوظائف.
- يتم تمويل النقابة أو الرابطة المقترحة عن طريق استقطاع مبلغ بسيط من أعضاء الجالية المصرية بالخارج، كذلك تبرعات كبار أعضاء الجالية، ويكون الاشتراك في الجمعية أو النقابة محل البحث اختياريًا.
- يتم استثمار المبلغ المقتطع من أعضاء الجالية المصرية بوديعة مصرفية تدر عائدًا، ومنه يمكن الصرف على الأنشطة المختلفة للجمعية بشكل شهري، ويكون مقر الجمعية مقرًا لعمدة المصريين بالخارج عن كل بلد.
- المصريات بالخارج هم خير سفراء، والعناية الاجتماعية لهم تكفل حياةً سوية للأم والطفل، وبدلًا من أن تبدأ كلُّ أمٍّ الرحلةَ من أولها في البلد الغريب، يمكن أن تجد مرشدًا وميسرًا ومنظمًا في شكل رابطة المصريين EGYPTIANS ASSOCIATION.
- من ضمن أهداف الرابطة إعداد دورات تثقيفية لرفع توعية حماية المرأة العاملة بالخارج بأساليب التحرش المتنوعة والعنف ضد المرأة.
- من التحديات المهمة جدًا أمام الرابطة المصرية المقترحة هو العمل على إعادة النظر في اتفاقيات العمل خاصة مع الدول العربية لتطويرها لتتماشى مع الأفكار المعاصرة وحقوق المرأة المصرية وتمكينها اقتصاديًا وسياسيًا.
- التفكير في التغيرات المحتملة على سياسات السلامة والصحة المهنية للتقليل من تعرض العمالة والمرأة العاملة للعنف والتحرش المحتمل والتمييز من خلال إدراج هذه المعرفة في سياسات الصحة والسلامة المهنية.

- خطوات تأسيس الاتحاد أو الرابطة للمصريين خارج مصر

- التواصل مع المصريين المغتربين: يتم بالتواصل مع العمال المصريين المغتربين الموجودين في البلدان المختلفة واستكشاف مستوى اهتمامهم بتشكيل اتحاد، ويمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنتديات عبر الإنترنت للتواصل معهم وتبادل الأفكار والآراء.

- تحديد الأهداف والرؤية: وضع رؤية واضحة للاتحاد وتحديد الأهداف التي نرغب في تحقيقها، وقد تشمل الأهداف حماية حقوق العمال، وتحسين ظروف العمل، وتعزيز التواصل والتضامن بين العمال المصريين المغتربين.

- تنظيم الاجتماعات: القيام بتنظيم اجتماعات تشاورية مع العمال المهتمين واستكشاف آرائهم ومقترحاتهم، ويمكن أن تكون هذه الاجتماعات عبر الإنترنت أو في الأماكن التي يجتمع فيها المصريون المغتربون بانتظام.

- إنشاء هيكل تنظيمي: يتم تحديد هيكل تنظيمي للاتحاد يتضمن مجلس إدارة ومكتبًا تنفيذيًّا. يمكن للمجلس أن يكون مسؤولًا عن صنع القرارات الاستراتيجية وتحديد الأنشطة الرئيسة للاتحاد، في حين يتولى المكتب التنفيذي تنفيذ هذه القرارات وإدارة الأعمال اليومية للاتحاد.

- العمل على الانتشار والتوعية: العمل على زيادة الانتشار والتوعية بالاتحاد بين العمال المصريين المغتربين. يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية والشبكات المجتمعية للترويج للاتحاد وجذب المزيد من الأعضاء.

- المشاركة في النشاطات والحملات: يمكن المشاركة في النشاطات والحملات المتعلقة بحقوق العمال والقضايا الاجتماعية والاقتصادية. يساعد ذلك على زيادة الوعي والتأثير وتعزيز مكانة الاتحاد.

- التعاون مع المنظمات المشابهة: التواصل والتعاون مع المنظمات العمالية والمنظمات المجتمعية المشابهة في البلدان المختلفة. يمكن أن يكون للتعاون المشترك تأثير إيجابي في تعزيز قدرة الاتحاد على تحقيق أهدافه.

- التواصل مع السلطات المحلية والدولية: يتم بناء علاقات مع السلطات المحلية والدولية ذات الصلة بحقوق العمال والهجرة. يمكن أن يكون للتواصل مع هذه الجهات تأثير إيجابي في تعزيز حماية حقوق العمال المصريين المغتربين.

- التواصل مع الجالية المصرية: التواصل مع الجالية المصرية الموجودة في البلدان المختلفة وتوعيتها بأهمية تنظيم العمال المصريين المغتربين والانضمام إلى الاتحاد. يمكن لدعم الجالية المصرية أن يكون له تأثير كبير في نجاح الاتحاد وتحقيق أهدافه.

- أهمية اتباع الإجراءات القانونية والتشريعية المعمول بها في البلدان التي يعمل فيها المصريون لإنشاء الاتحاد وتسجيله بشكل رسمي. ومن المفيد الاستعانة بمحامٍ أو خبير قانوني للحصول على المشورة اللازمة لإكمال هذه الإجراءات.

تفعيل تطبيق "كلم مصر"

"كلم مصر" هو فكرة تطبيق إلكتروني يتم بالتنسيق بين وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج مع القطاع الخاص؛ للتواصل الجاد مع المصريين بالخارج؛ لخلق جسور من الصلة والثقة بين مصر والمصريين خارج حدود الوطن. وذلك من خلال تيسير المتطلبات الخدمية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية لأبناء الوطن بالخارج، وذلك بالتعاون مع البعثات الدبلوماسية والمكاتب العمالية والثقافية والتجارية بالخارج، وكل ذلك بمساعدة وزارة الخارجية، حيث يتم تسجيل جميع المصريين بالخارج في قاعدة بيانات وزارة الخارجية لتوفير معلومات قوية ودقيقة لدعم المنظومة الجديدة المميكنة.

والمقترح من طرفنا هو نشر الوعي حول الخدمات المختلفة التي يقدمها التطبيق، وذلك من خلال إعداد دليل يشرح خدمات الحماية والرعاية والتنمية الاجتماعية، وتوزيعه على العمالة بكافة أنواعها قبل المغادرة، وعلى المكاتب العمالية بالسفارات المصرية وفروع البنوك المصرية بالخارج، بالإضافة إلى تخصيص مكان على التطبيق الإلكتروني للإجابة عن أية أسئلة أو استفسارات أو مقترحات يتم مشاركتها من قبل المصريين بالخارج، ويتضمن التطبيق العديد من الخدمات منها:

البرنامج الأول: أبناؤنا في الخارج

١- برامج الحماية

يتم من خلال هذا التطبيق إمكانية طلب الحماية للأبناء العاملين المصريين بالخارج لحماية حقوقهم، والمحافظة على سلامتهم من الأذى، والتأكيد على حماية الطفل من كل مظاهر الإهمال والاستغلال، وسوء المعاملة، ومن أي عنف بدني ونفسي ، وبالتعاون مع الهلال الأحمر المصري في تأمين وصول الطلاب أولاد المهاجرين لأرض الوطن في حالات الطوارئ بالتنسيق مع وزارة الهجرة، وأيضًا يمكن من خلال التطبيق عمل تيسيرات بشأن كفالة أطفال للأسر التي ترغب في الكفالة واصطحاب الأطفال خارج مصر، أو كفالتهم في أسر صغيرة أو بيوت آمنة دون اصطحابهم.

٢- خدمات التعليم

تقديم المشورة اللازمة للأسرة في مجال الدراسة للأبناء، بهدف منحهم طفولة يحظون فيها بالحماية والتعليم وينشؤون أصحاء، وتزويدهم بفرصة عادلة لتحقيق إمكاناتهم من خلال ترشيح أفضل وأقرب مدرسة للطفل. وكذلك الحرص على تنمية روح الولاء والانتماء لديهم، من خلال عدة قنوات، منها مدارس البعثة المصرية في العديد من الدول، وفتح مدارس المسار المصري التي تقوم بتدريس المناهج المصرية، وإتاحة المنصة الإلكترونية لأبنائنا في الخارج، ونشر المواد التعليمية عليها لكل الصفوف، وإمكانية طباعة شهادات النجاح من خلالها لمن يرغب في ذلك، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لإنهاء جميع الخدمات التعليمية للمصريين بالخارج إلكترونيًا، من أي مكان في العالم من خلال الموقع الإلكتروني لأبنائنا في الخارج.

٣- هويتنا المصرية

من خلال تنظيم مسابقة ثقافية إبداعية للمصريين بالخارج، تتضمن القوالب الفنية والإبداعية المتنوعة، مثل الرواية والقصة والشعر والتصوير الفوتوغرافي وغيرها، حيث يمتلك المئات من أبناء الجاليات المصرية حول العالم العديد من المواهب الأدبية التي تحتاج إلى اكتشاف، لذلك من المهم أن تكون هناك مسابقة ثقافية مصرية كبرى تخاطب قوالب ثقافية متعددة، بما يمثل إضافة كبيرة للقوة الناعمة المصرية، فضلًا عن تعزيز الصورة القومية للدولة، بحيث تجري هذه المسابقات عن طريق السفارات المصرية حول العالم، على أن تقوم وزارة الثقافة بتحكيمها عبر لجانها المتخصصة، ويتم إطلاق منصات إلكترونية للمسابقة، إضافة إلى جائزة الدولة للمبدع الصغير التي يتم منحها سنويًا للنشء حتى ١٨ عامًا، ويمكن أن يتقدم لها أبناؤنا من المقيمين بالخارج في مجالات الفنون والآداب والابتكارات العلمية .

البرنامج الثاني: سفراء مصريات

١- دعم المرأة

والذي يتضمن الحماية من خلال توفير خدمات الحماية الاجتماعية للمصريين بالخارج، من خلال توفير دعم للأسرة في حالات الطوارئ التي تتمثل في الفصل المفاجئ، وحال حدوث إصابة أو عجز تسبب في الانقطاع عن العمل خاصة للفئات الأولى بالرعاية.

٢- التمكين الاجتماعي والاقتصادي

من خلال مساعدة المرأة المصرية العاملة لحل مشكلات العمل الخاصة بها ومساعدتها على توفير فرص عمل أفضل بالخارج والتواصل مع مكتب شكاوى المرأة، للمساندة في حل الكثير من المشكلات المتعلقة بحق المرأة في تولي المناصب القيادية، والترقي للدرجات العليا، وحقها في التدريب والتوعية والتثقيف، والمشاركة الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال التجارية وترويج ثقافة ريادة الأعمال للمرأة المصرية بالخارج في قطاعات مختلفة منها الأعمال التجارية والتكنولوجية؛ للمساهمة في خلق فرص عمل مناسبة للمرأة في هذه القطاعات، وكذلك دعم وتحسين أداء المجموعات الإنتاجية لضم المزيد من العمالة من النساء وزيادة فرص توظيف المرأة وزيادة فرص حصول رائدات الأعمال على الخدمات المالية وغير المالية وفقًا لاحتياجاتهم. وذلك بالتعاون مع مختلف الخدمات التي يمكن أن يقدمها بنك ناصر الاجتماعي، بما يشمل الإقراض، أو ادخار واستثمار الأموال في شكل إيداعات أو شهادات ادخارية من بنك ناصر الاجتماعي، بالإضافة إلى إمكانية دفع الزكاة في أي من مصارفها.

المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج" والمرأة المصرية

منذ انطلاق أعمال المركز المصري الألماني للوظائف في نوفمبر ٢٠٢٠ وحتى تاريخه، اشتمل المركز على عدد من الأنشطة أهمها النصح والإرشاد لإيجاد المسار الوظيفي الصحيح للراغبين الباحثين عن العمل بالداخل والخارج خاصة سوق العمل الألمانية، وإدماج العائدين من الخارج في المجتمع المصري اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث يقع المشروع تحت برنامج دعم الحكومة الألمانية للتنمية الاقتصادية المستدامة والتوظيف في مصر.

وقد أكدت السفيرة سها جندي وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج، أن المركز المصري الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج يمثل إحدى الركائز الأساسية للوزارة لخلق البدائل الآمنة في إطار جهود الوزارة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، تلك الظاهرة التي تؤرق العالم لسنين طويلة. ويُعد المركز نموذجًا يحتذى به في التعاون المثمر بين الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الهجرة، والحكومة الألمانية ممثلة في الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الجهود المشتركة لدعم هجرة اليد العاملة والتعاون عبر الشراكات الاستراتيجية. كما يقوم المركز بتوفير التالي:

- دورات تدريبية وتأهيلية بمواصفات الدولية.
- تنظيم جلسات النصح والإرشاد من خلال فريق عمل المركز لدعم الشباب لإيجاد المسار الوظيفي الصحيح للشباب المصري لسوق العمل الخارجية؛ وذلك لضمان هجرة آمنة أو العمل داخل وطنهم عقب تأهيلهم الجيد.
- إدماج العائدين من الخارج في المجتمع المصري اقتصاديًا واجتماعيًا.

- المساهمة في الخفض من أسباب الهجرة غير الشرعية عن طريق التوعية بمخاطرها.
- معاونة من يرغب في الحصول على فرص عمل أو تدريب خارج مصر من خلال توفير المعلومات اللازمة لذلك.

وقد وصل عدد المستفيدين من إجمالي الخدمات المقدمة من المركز إلى ٢٨,٨٠٠ مستفيد، منهم ٢٩٤٩ مستفيدًا تلقوا تدريبات مهنية مختلفة، وعدد ٥٧٥٧ مستفيدًا حصلوا على إرشادات وظيفية، بجانب ٢٢٤٣ مستفيدًا تلقوا إرشادات عامة، وعدد ١١٥٤ مستفيدًا تلقوا إرشادات شخصية، وتلقى نحو ١٢,٨٥٧ مستفيدًا جلسات إرشادية أولية، وتقديم خدمات إعادة إدماج لعدد ٦٠٨ أفراد، هذا بخلاف تطبيق مبدأ التدريب من أجل التشغيل، من خلال توفير نحو ٤٢٥٤ فرصة عمل للشباب بسوق العمل الداخلية. وقد وصل إجمالي من توفر لهم فرص عمل وتدريبات مهنية بألمانيا إلى ٢٢٥ شابًا، وهذا ما يعكس الدور الفاعل للمركز في إطار ما تقوم به وزارة الهجرة من جهود لخلق البدائل الآمنة والمستدامة للشباب لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

والمقترح من طرفنا هو اعتماد نسبة إجبارية ولنفترض ٢٥٪ من إجمالي أنشطة المركز ، تُعد بشكل خاص للمرأة المصرية التي لديها القدرة على العمل وتبحث عنه، بمعنى آخر قيام المركز باستهداف المرأة المصرية على وجه الخصوص، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التالي:

- الترويج لأنشطة المركز الألماني بالجامعات المصرية، والنقابات العمالية، والجمعيات الأهلية.
- إعداد برامج تدريبية من أجل التوظيف تتناسب مع ظروف المرأة المصرية، على سبيل المثال: مجال الطب، والتعليم الأساسي والعالي، والتمريض، والهندسة، والبرمجة، وتكنولوجيا الاتصالات والتواصل الاجتماعي، وخدمة العملاء CALL CENTER، وغيرها من الوظائف التي تضمن للمرأة المصرية بالخارج أعلى قدر من الأمان الاجتماعي.
- توفير الدورات المتخصصة في التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، وآليات الحصول على تمويل مستدام من خلال مشروعات تستطيع العمل عليها، وبما لا يؤثر على دورها المجتمعي لأسرتها الصغيرة، وبذلك تتمكن من توفير البدائل الآمنة لها ولأبنائها.

استغلال فرص ما تقدمه المؤتمرات والندوات والمبادرات الداعمة لتمكين المرأة المصرية العاملة بالخارج

الاهتمام بعرض وتسليط الضوء والترويج لنتائج المؤتمرات والمبادرات وما تسفر عنه جهود الدولة المصرية تجاه تمكين المرأة المصرية اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وتثقيفيًا، على سبيل المثال:

- مؤتمر "مصر تستطيع بالتاء المربوطة" بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، والذي استهدف تسليط الضوء على التجارب الناجحة للنساء المصريات بالخارج، وقد مثل المؤتمر نقطة انطلاق لاستفادة المؤسسات الوطنية من خبرات المرأة المصرية بالخارج، بجانب التعاون مع المجلس القومي للمرأة بتنفيذ حملة توعوية متعددة الأنشطة بـ ٦ محافظات، تستهدف الأمهات والطلبة والشباب، للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، في إطار المبادرة الرئاسية "مراكب النجاة".
- برنامج "المرأة تقود" الذي يُعَد أحد البرامج الرائدة التي يتم تنفيذها بالتنسيق بين وزارة الهجرة والأكاديمية الوطنية للشباب، عن طريق القيام بتنفيذ برنامج يضم حزمًا تدريبية للمصريات بالخارج من البرامج المتخصصة للتأهيل للقيادة والإدارة وإطلاعهم على جميع مستجدات الدولة المصرية.

- مؤتمر "المديرات التنفيذيات CEO WOMEN"، ويأتي المؤتمر في إطار تعزيز تمثيل المرأة وتوفير فرص متساوية للنجاح والتقدم، ويهدف إلى تسليط الضوء على النساء الرائدات في أكثر من مجال من خلال عرض ومشاركة قصص نجاحهن وتحدياتهن، موضحًا أن المرأة هي أساس المجتمع، ومنها تنشأ الحضارات بفضل جهودها المستمرة لخلق أفراد قادرة على بناء المجتمعات وقيادة المستقبل، أيضًا يهدف المؤتمر إلى تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين سيدات الأعمال والمديرات التنفيذيات بالكيانات الاقتصادية الكبرى دوليًا وإفريقيًا لنقل الخبرات وتسليط الضوء على التجارب الأكثر نجاحًا، وخلق شراكات قوية بين سيدات الأعمال الذين حققن الكثير من النجاحات حول العالم.

١٣- شركة قابضة مصرية من أجل جذب استثمارات المصريين العاملين بالخارج

العمل على إنشاء شركة قابضة مصرية يكون هدفها هو جذب استثمارات المصريين العاملين بالخارج في المشروعات القومية الكبرى، مع وضع المحفزات المتنوعة والتي تساهم في جذب الاستثمارات، وإعداد منصة لعرض خريطة الاستثمار الصناعي التي تشمل كل الفرص الاستثمارية المتاحة بالقطاعات الصناعية في مختلف محافظات مصر.

كذلك قيام تلك الشركة بتنظيم المؤتمرات للكيانات المصرية بالخارج أسوة بمؤتمرات الشباب؛ وذلك لتسليط الضوء على توجهات العاملين بالخارج نحو الاستثمار في وطنهم مع مناقشة كل ما يتعلق بمسائل الاستثمار، ومتابعة أداء العاملين بالخارج من توظيف، وإيجاد فرص العمل، ومتابعة القطاعات الاقتصادية بالخارج الأكثر احتياجًا وطلبًا للعمالة المصرية. مع توجيه وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نحو توفير العناصر البشرية المدربة، كما يمكن توفير الفرص التدريبية اللازمة لإلحاق العمالة بالخارج، وأن يكون للشركة قاعدة بيانات كاملة عن سوق العمل بالخارج، مع الاهتمام بالمرأة العاملة على أن تكون في قمة أولويات الشركة القابضة؛ وذلك لتوفير الفرص التدريبية وفرص التوظيف بما يتناسب مع المرأة المصرية.

- تهدف الشركة لربط المصريين بالخارج بوطنهم، وجذب المزيد من استثماراتهم.
- إجراء وتنفيذ مؤتمرات بكل بلد لطرح جميع الاستثمارات المتاحة بمصر، بالإضافة إلى عروض خصم للسفر ولرحلات المصايف والحجز بالفنادق وكذا توفير عقود عمل ذات قيم مرتفعة، ويُفضَّل لو استطاعت الشركة التنسيق مع دول الخارج في توفير سكن للمغتربين وتكون الشركة مسؤولة عن الإيجارات والتوصيل للعمل، وتكون هي الجهة المسؤولة كشركات السياحة في توفير عروض أفضل للسكن وغيره من الخدمات.
- بحث آلية لتطوير عقود العمالة بالخارج لرفع معدلات الأجور بالعقود؛ حيث كلما ارتفعت الأجور للعاملين بالخارج ارتفعت التحويلات بالخارج، ويجب بحث أسباب ضعف أجور العاملين المصريين بالمقارنة بالعمالة الأجنبية، والبدء في تنفيذ سياسة تدريب العمالة المصرية التي يتم طلبها للخارج بإحدى المؤسسات المخصصة، ويمكن الاستعانة بمدربين أجانب حتى يتم رفع مهارات واحترافية الأعمال المهنية المطلوبة، وذلك يمكن أن يتم بالتنسيق بين وزارة العمل والشركة المساهمة لاستثمارات المصريين.
- إقامة شراكة مع المنظمات الدولية والحكومات لدعم العمالة المهاجرة وتعزيز تحويلاتهم.
- توعية العاملين بالخارج بأهمية تحويلاتهم وكيفية الاستفادة منها.
- التنسيق مع البنك المركزي والبنوك الوطنية للعمل على تقليل تكلفة التحويلات، بالإضافة إلى توعية العاملين بأهمية التحويل باستخدام الوسائل والأدوات المصرفية الآمنة عبر المنصات الرقمية المعروفة.

وثيقة تأمين للعاملين بالخارج بعد بلوغ سن التقاعد

تنفيذ برتوكول بالتنسيق والتعاون بين البنك المركزي المصري وشركات التأمين والهيئة العامة للتأمينات؛ وذلك من أجل إصدار وثيقة تأمين المصريين بالخارج وخدمات تأمينية مختلفة بالعملة الصعبة، بالإضافة إلى إصدار (وثيقة تأمين طبي، ومعاش شهري، وتأمين على الحياة) خاصة بالعمالة المصرية العائدة إلى مصر بعد سن التقاعد بالجنيه المصري، كذلك معاش تكميلي لمن تم سن التقاعد وظل خارج مصر من العاملين بالخارج، مع إمكانية وجود مؤسسة نقابية تدعم حقوق العاملين بالخارج ماديًا ومعنويًا، تعزز بذلك الثقة المفقودة حاليًا بين العاملين بالخارج ومؤسسات الدولة، كما يمكن تنفيذ المقترح كالتالي:

- برتوكول تعاون مع هيئة الرقابة المالية وشركات التأمين لإصدار وثيقة تأمين المصريين بالخارج وخدمات تأمينية مختلفة بالعملة الصعبة كشهادة تأمين تعليمية، إلخ.
- رابطة نقابية للعاملين بالخارج.

قائمة المراجع

- البنك الدولي WORLD BANK
- البنك المركزي المصري CBE
- الهيئة العامة للاستعلامات WWW.SIS.GOV.EG

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة

رقم بريدي: 11582 ص.ب: 191 مجلس الشعب تليفون: 27929292(202) فاكس: 27929222(202)

info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg